الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوث 1995-سكيكدة-

كلية: الآداب و اللغات الأجنبية

قسم: اللغة و الأدب العربي

تخص: لسانيات عربية

عنوان المذكرة :

الكتب المختصرة ودورها في تيسير تعليمية النحو العربي

مذكرة متممة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبتان:

- نزيهة بوسنة

-سهام عيسوب.

إشراف الأستاذة :

د.جيهان بلمولود

أعضاء اللجنة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
هدى بن عزيزة	أستاذ محاضر-ب-	رئيسا	جامعة 20 أوث 1955 -سكيكدة-
جيهان بلمولود	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوث1955 -سكيكدة-
سعاد مزيان	أستاذ مساعد-أ-	ممتحنا	جامعة 20 أوث 1955 -سكيكدة-

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

مصنفا لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

إنّ الشكر الأول لله عزوجل الذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة، والذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا غل إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان إلى الأستاذة المشرفة "جيهان بلمولود" الذي ساعدتنا ووجهتنا لإنجاز هذا العمل وذلك بنصائحها وتوجيهاتها القيمة، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما لايفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذي تجشموا عناء قراءة هذه المذكرة ومناقشتها لتقويمها وتقييمها.

والشكر موصول لجميع أساتذة كلية الآداب واللغات بقسم اللغة والأدب العربي جامعة ٢٠أوث ١٩٥٥ سكيكدة.

إهداء

بعد حمد الله على توفيقه أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من أحمل إسمه بكل افتخار إلى من علمني أول أحرف الحياة و الذي أنار دربي "أبي العزيز" أطال الله في عمره وأبقاه سند لي وإخوتي.

إلى منبع الحنان التي سهرت ليالي من أجل راحتي، إلى رائحة الجنة وعطرها، إلى نبض قلبي "أمي" الغالية أطال الله في عمرها.

إلى هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي إخوتي: " وداد، خير الدين، رؤوف، أسامة ".

إلى كل الصديقات اللواتي رافقني في مشواري الدراسي .

"نزيهة"

إهداء

بعد حمد الله على توفيقه أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من علمني كيف يكون الصبر وطريق النجاح، السند والقدوة وملجئي.

إلى من علمني أول أحرف الحياة و الذي أنار دربي "أبي العزيز" أطال الله في عمره وأبقاه سند لي وإخوتي.

إلى من رضاها غايتي وطموحي.

إلى نبض قلبي وباعثة العزم والتصميم والإرادة "أمي" الغالية أطال الله في عمرها.

إلى هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي إخوتي وأخواتي" مريم، سمية، سارة، أسماء، محسن، جعفر، حسام، فاروق، سعيد".

إلى عائلتي الجميلة.

" سهام "

مقدمة

مقدمة:

اللغة ضرورية في الحياة، ووسيلة يتواصل بها الإنسان مع بني جنسه على مرّ العصور، فهي أصواتيعتمدها كل قوم للتعبير عن أغراضهم وحاجاتهم،أما قال ابن جني واللغة هي عنوان الأمم التي تحيا بحياة الشعوب تمكنهم منها، أما لغتنا العربية فقد استمدت مقوماتها وضمنت بقاءها بقاء القرآن الكريم، الذي مذ أنزل بلسانها منحها أهمية وحظوة لم تنلها لغة أخرى .

ومع تعاقب الأجيال ظهرت الحاجة الماسة إلى تبسيط قواعد اللغة العربية، وتيسير أبوابها النحوية،فكان لزاما الوقوف عند توجيهات النحاة بعيدا عن التعقيد والتعصب للآراء، ومن هذا المنطلق كانت دراستنا تشمل المختصرات من كتب النحو وتيسيرها للوقوف عند جهود العلماء التي دعت إلى إظهار اللغة العربية وبخاصة نحوها بشكل جديد، مع ربطها بجذورها لضمان عدم ضياع تلك اللغة؛ ليلتزم المسيرون بنبعها الصافي مع تنوع طرق إخراج هذه القواعد للمتعلمين كونهم ركنا أساسيا في عملية التعليم، ومن حفظه وعنايته عزوجل أن فيض علماء مخلصين حرصين على خدمتها خدمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ اللغات وعلومها، ويعدّ علم النحو واحدا من تلك العلوم، لّما كان لها كالحارس الأمين، والحاكم الرصين، إذ عني بها أشد العناية فلقي اهتماما كبيرا من قبل علماء اللغة، فتتابعت جهود النحاة فألفوا مصنفات نحوية كثيرة عبر العصور، لينهل منها المعلمون والمتعلمون كل بحسب حاجته.

ولأجل البحث بعمق في الكتب المختصرة، ودورها في تيسير تعليمية النحو العربي اخترنا البحث في هذا الميدان، ووسمنا عملنا بالعنوان التالي:

الكتب المختصرة ودورها في تيسير تعليمية النحو العربي

وانطلقنا في موضوعنا هذا من سؤال مركزي شغلنا هو:

- ✓ كيف أسهمت الكتب النحوية في تيسير تعليمية النحو العربي؟

وقد تفرعت عنه أسئلة أخرى نذكر منها:

- ✓ ماهي الكتب المختصرة؟ ومتى بدأ التأليف فيها؟ و لم صارت حاجة ملحة في حياة الدرس النحوي العربي؟ وهل لها خصائص انفردت بها، أو أنها تشبه باقي المصنفات النحوية؟

قسمنا بحثنا إلى فصل نظري وفصل تطبيقي، استهلناه بمقدمة ثم فصلين وختمناه خاتمة، فكان الفصل الأول النظري معنوانا ب:"النحو العربي والتأليف المختصر" تحدثنا فيه عن النحو العربي والتأليف المختصر، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: مفاهيم مصطلحية، والمبحث الثاني: نشـــأة النحو العربي وأهم مدارسة، والمبحث الثالث: التأليف النحوي المختصر.

وأما الفصل الثاني فكان تطبيقيا جاء بعنوان: "الكتب المختصرة في النحو1"، وتناولنا فيه الكتب المختصرة في النحو وقسمناه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: "كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري "، والمبحث الثاني: "كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري "، والمبحث الثالث: "كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس".

وأما الفصل الثالث التطبيقي جاء معنونا ب:" الكتب المختصرة في النحو2"، وتقسمناه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: "كتاب الجمل لعبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم "، والمبحث الثالث: "كتاب اللمع لابن جني" ، والمبحث الثالث: "كتاب العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني".

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي رأيناه الأنسب، آزره المنهج التاريخي في بعض مراحل البحث.

وتكمن أهمية الموضوع في دور الكتب المختصرة واحتياج الطلبة إلى تيسير تعليمية النحو العربي، والقيمة العلمية لهذه الكتب المختصرة، التي لازلنا ننهل منها إلى يومنا هذا.

ومن أسباب اختيارنا للموضوع لذة خوض غمار البحث في هذا الموضوع الذي جعلنا نطلع على بعض كتب التراث في النحو العربي، والتي كنا نسمع بعناوينها فقط أما الآن فقد استطعنا الحصول عليه، وقرأنا بعضا من صفحاتها، فغمرنا هذا بفرحة، بل نشوة لم يذقها إلا الذي دخل عالم البحث العلمي.

- ✓ و لم نعتمد على دراسات سابقة.

وأفاد البحث من بعض المصادر والمراجع التي كانت ضرورية لإنهائه، منها:

- ✓ طبقات النحويين واللغويين لأبو محمد بن الحسن الزبيدي.
- ✓ المدارس النحوية لابراهيم عبود السامرائي.
- ✓ المدارس النحوية لشوقي ضبف.
- ✓ الحيوان للجاحظ.

واجهتنا صعوبات أثناء إنجاز البحث والتي تمثلت في ضيق الوقت ممّا جعلنا نذكر البعض في الكتب المختصرة فقط، ووفرة الكتب المختصرة مما جعلنا نتردد فيما نذكرها كلها.

وفي الأخير لايسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أمد لنا يدّ العون والمساعدة لإتمام بحثنا هذا و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة "جيهان بلمولود" التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، و لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المناقشة " هدى بن عزيز"، "سعاد مزيان" لعناء قراءة مذكرتنا وتصحيحها وتقويمها. شاكرين لهم مجهوداتهم المبذولة عسى الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

الفصل الأول:

النحو العربي والتأليف المختصر

أولا–حد النحو بين اللغة والاصطلاح:

يعدّ علم النحو دعامة العلوم العربية، وهو وسيلة وسلاح العربي والمستعرب، ويعتبر النحو من أهم العلوم التي فرضت وجودها على مستوى الدرس اللغوي، وتعددت الأسباب والدوافع لوضع هذا العلم.

أ–لغة:

ورد في معجم العين في باب النون مادة (نحا): «النحو والقصد نحو الشيء نحوت نحواً أي قصدت قصده وبلغنا أبا الأسود فوضع وجوه للعربية فقال الناس: أنح نحو هذا وسمي نحو»[1]، يدعو الكلام عن النحو بالضرورة إلى الكلام عن اللغة لأنّ النحو علم نشأ في أحضان اللغة وارتبط بها ارتباطا وثيقا، وهنا يبرز أمامنا سؤال هام ماهي العلاقة بين النحو واللغة؟ للإجابة عن هذا السؤال من الضروري أن نعلم أنا اللغة تعني اسم الجنس للكلام المنطوق أو المكتوب، وأنّ النحو هو العلم الذي يقيد ذلك الكلام بقوانين مضبوطة.

ويقول "**ابن منظور**" (ت 711هـ) في معجمه الشهير: بمعنى النحو «وهو إعراب الكلام العربي والنحو والقصد والطريق يكون ظرفا واسما اتجاه لينحوه أو انتحاه يقول الجوهري نحوت /نحوك أي قصدت قصدك وعن ابن سكيت نحا نحوه إذا قصده/ ونحا الشيء/ ينحاه إذا حرفه ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام وجوه الإعراب»[2]، ومن هذا فالنحو القصد والطريق.

وورد في مقاييس اللغة: «النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد نحوت نحوه، ولذلك سمي النحو كلام لأنه يقصد أصول الكلام» نستنتج من خلال هذه التعارف اللغوية للنحو أنه يدل «على القصد وهو أنسب المعاني اللغوية كهذا المصطلح»[3].

---

[1]–الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، مادة نحا.

[2]–ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (د ت)، م14، مادة (نحا).

[3]–ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار نخيل، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، م5، مادة نحا

ب–اصطلاحا:

ممّا لا شك فيه أن النحو في بداياته الأولى وبالتحديد في العصر الذي عاش فيه "**أبو الأسود الدؤلي**" (ت 69هـ)، كان عبارة عن أفكار ولم يكن علما قائما بذاته، ولم يعرف وضوحا في منهجه ومصطلحاته؛ لأن الفكر العربي آنذاك لم يكن على درجة كبيرة من النضج العلمي، غير أن هذا المصطلح كانت له بدايات تحولت بعده ذلك إلى علم قائم بذاته سمي بعلم النحو، «والنحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه في استقراء كلام العرب»[1].

وكان ابن السراج أول من عرف علم النحو، وليس هذا في الواقع تحديد الحقيقة النحو بقدر ما هو تعريف بمصادره وبيان الهدف من تدوينه ودراسته، وعرفه "**ابن جني**" في كتابه "**الخصائص**" ولا يزال هذا التعريف يؤخذ به إلى الآن بقوله هو: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافةوالنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق في ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فيلحق بها، إذ لم يكن منهم إن شذ بعضهم بعضا عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، فقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل في العلم»[2]، فالنحو هو تقليد العرب في طريقة تدوينهم، وهو الغاية المتوخاة من تدوين هذا العلم ودراسته، والواضح في هذا العلم أنه فرق بين نوعين في دراسة الكلمة، أولهما (الإعراب) الذي يعني حدوث تغير آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين، وهو داخل فيما اختص بعد ذلك باسم النحو، والثاني وهو ما يعني بدراسة بنية الكلمة مفردة، واختص باسم الصرف.

وعرفه "**الجرجاني**" (ت 816هـ) في كتابه "**التعريفات**" هو: «علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده»[3]، ومن خلال هذا التعريف

[1]–ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة ببيروت، (د ط)، م19، ج 1/ص35.

[2]–ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، (د ت)، ج: 1، ص34.

[3]–الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان رياض الصلح، بيروت، (د ط)، 1980، ص259، 260.

نجد الجرجاني قد برز لنا مفهوما شاملا؛ حيث تغير مفهوم النحو من نبع كلام العرب إلى العلم بقوانين هذا الكلام، فالجرجاني لم يستعمل كلام العرب وإنما قال التراكيب العربية، إذ أن التمكن في التركيب يأتي بعد معرفة القواعد والقوانين، نستنتج أن علم النحو يعرف به ضبط أواخر الكلمة.

ثانيا– التعليمية:

كثرت المفاهيم الخاصة بمصطلح التعليميةمصطلحا منفردا وتخصصا علميا قائما بذاته؛ حيث تفرعت هذه التعاريف إلى لغوية وأخرى اعتباطية –إن صح التعبير–.

أ–لغة:

التعليمية كلمة مأخوذة من المصدر تعلمها فنقول: عَلَمَ، يَعْلَمُ، تعليماً، وقد تناولتها القواميس والمعاجم العربية القديمة والحديثة، ومن أهم القواميس نذكرالبحر المحيط الذي ورد فيه: «كمسمعه، علما بالكسرة أي عرفه...، والتعلامة: العالم جدا، والنسابة، وعَالَمَهُ، فعلمُه، كتظره: غلبه علمه...، والعلمة: بالضم، والعلمة والعلم محركتين: شق في الشقة العليا...، والعلامة: السمة، والعلم محركة الجبل الطويل»[1]، فالتعليمية لفظة شاسعة المعاني تدل على العلم والسمة، والعلامة، كلما غيرنا اختلف المفهوم.

أما معجم لسان العرب «الذي جاء فيه في مادة (ع، ل، م) علم الله عز وجل: التعليم، والعالم والعلام، قال تعالى: "وهو الخلاق العليم"، وقال: "عالم الغيب والشهادة"، وقال: علام الغيوب"...، والعلم نقيض الجهل، علم، علماً، علم نفسه، وجل عالمه عالم وعليم، من قوم علما فيهما جميعا»[2]، في علم الذي ضده الجهل وكلها تدور حول مصطلح الدراية، والمعرفة وما شاكلها.

[1]–الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: أبو الوفاء الهورشي والمصري الشافعي، دار الكتب العلمية، (د ط)، (د ت)، ص115.

[2]–ابن منظور، لسان العرب، تح: رشيد القاضي، دار الأبحاث، (د ط)، (د ت)، ص364.

أما المعاجم الحديثة وأهمها معجم الرائد حيث شرح ع/ل/م:«**عَلَمَ، يعلَمُ، علما** وسمة أثر فيه بعلامة يعرف بها الشقة، يشقها، غلبه في العلم، وعَليم، يعلم، علما عرفه أدرك حقيقته شعرية، أتقنه، علم، تعليماً وعلاماً، جعله يتعلمه، علم المعلم التلاميذ»[1]، وعليه يمكن القول أنّ التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسوق للطالب، ويمكن القول أن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسوق للطالب أو انه عبارة عن معلومات ومعارف وخبرات ومهارات يتم اكتسابها من قبل المتلقي بطرق معينه فالتعليم مصطلح يطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلم علما محددا او صنعة معينة كما أنه تصميم يساعد الفرد المتلقي على إحدات التغيير التي يرغب فيه من خلال علمه وهو العملبة التي يسعى المعلم من خلالها توجيه الطالب لتحقيق أهدافه التي يسعى إليها وينجر أعماله ومسؤولياته.

ب–اصطلاحا:

تعرف التعليمية بأنّها الدراسة العلمية لطرائق التدريس وتقنياته وتعد علما قائما بذاته تنصب اهتماماته على الإحاطة بالتعليم ودراسته دراسة علمية «يختار منها ما يناسبه ليؤسس عليها بناء وتخصص جديد في ميدان التدريس»[2]، من هذا التعريف فالتعليمية علم، وهدفه إيصال معرفة ما وهي تختص بالمتعلم، وتتناول مجالات وفروع عديدة.

وأما "جورج مونان" فقد عرفه في معجمه الشامل للألفاظ اللسانية، وهو معجم تعليمي لساني **Didactique**بقوله: هو«الذي يرادف تقريبا تعليمية اللغات حيث تلتقي البيداغوجيا واللسانيات لدراسة والتحليل»[3]،مما سبق يتضح لدينا أن التعليم يتطلب منهجية دقيقه ومناسبهمما سبق يتضح لدينا أن التعليم يتطلب منهجية دقيقه ومناسبة، إنه حقل في طريق التشكيل،لكنه يملك الطرق والتقنيات الخاصة مثل التعليمية والتحليلية،

[1]–جبران مسعود، معجم الرائد، دار العلم للملايين، (د ط)، (د ت)، ص623.

[2]–بشير إبرير وآخرون، مفاهيم التعليمية بين التراث والدراسات اللسانية الحديثة، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية وآدابها، (د ط)، عنابة، (د ت)، ص84.

[3]–ينظر: جورج مونان، معجم اللسانيات، تر: جمال الحضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1433، ص03.

وهو تحليل كمي ونوعي بطرق التعليم يقوم على قياس وتجميع وتحليل وتقديم التقارير حول المتعلمين من أجل تفهم وتفعيل البيئة التي يتم فيها التعلم، وعملية التعليم والتعلم لا تتحقق إلا بتوفر عناصر التعليمية المتمثلة في المعلم، والمتعلم، والمادة الدراسية، والطريقة، وهي عبارة «عن تكامل هذه العناصر مع بعضها البعض؛ لتحقق هدفا تعليميا معينا؛ حيث أكدت التجارب والدراسات المعاصرة في علوم التربية والتعلم كل متكامل، حيث أن نشاطات كل طرف في العملية التعليمية يربطها التفاعل المنطقي مع الطرف الآخر»[1]،

ويعرف "**سميث أب**" و "**ميلاري**" و "**بروسو**" التعليمية «أنها دراسة الشروط اللازم توفرها في الوضعيات والمشكلات التي تقترح للتلميذ قصد السماح له بإظهار الكيفية، التي يشتغل به تصوراته المثالية أو رفضها»[2]، فموضوع التعليمية الأساسي هو التعليم والتعلم بالتركيز على المتعلم عنصرا أساسيا في العملية التعليمية.

ثالثا– التيسير:

أ–لغة:

التيسير لا يعني «استبدال مصطلح نحوي ومبهم بآخر جلي وواضح أو بتعويض تعريف معقد بآخر سهل أومبسط، أو بإعداد مفردات مختصرة عوضا عن المفردات الطويلة المكثفة، أو بحذفأجزاء النحو والإبقاء على أجزاء أخرى»[3]، وهذا ما ذهب إليه شوقي ضيف بقوله: «ورأيت دعما له وأداء يحقأن أؤلف هذا الكتاب الجديد، لأزود حشد من الدراسات وكلام المستبينة المتأنية، حتى يستبين نهجي غاية الاستبانة فيما رسمت فيه للنحو التعليمي من تجديد وتسيير»[4]، فالتيسير هو عملية لتكثيف النحو عن طريق تيسير الصورة التي تعرض فيها القواعد للمتعلمين، ويدخل في عدة مجالات نحو علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم البيداغوجيا.

[1]–عبد القادر لورسي، المرجع في التعليمية الزاد النفيس والسند الأنيس في علم التدريس، دار جسور المحمدية، الجزائر، سبتمبر 2016، ص21.

[2]–طيب نايت سليمان، المقاربة بالكفاءات، الممارسة اللسانية أمثلة علمية في التعليم الإبتدائي والمتوسط، دار الأمل، تيزي وزو، (د ت)، ص96.

[3]–المخزومي مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه درر الرائد العربي، بيروت، ط2، 1996، ص13، 14.

[4]–من البيداغوجيا إلى الديداكتيك، دراسة وترجمة دار رشيد بنان، الحوار الأكاديمي الجامعي، الدار البيضاء، ط1، 1991، ص39.

ب–اصطلاحا:

ذهب بعض الدارسين إلى «أن التيسير ليس بحذف بعض أبواب النحو، بل تيسير سبل تناوله وتقديمه للناشئة وهذا ما يبينه المخزومي والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون المصنفات، لكن الهدف منه ليس العرض الجديد لموضوعات النحو بإصلاح شامل كمنظومة الدرس النحوي وموضوعاته أصولا وفروعا، ومنها: تخليص النحو العربي من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل، فالتيسير هو «انتقاء علمي للمادة النحوية، يتضمن تأصلا وتفكيرا في طبيعة هذه المادة المدرسة، وكذلك في طبيعة تدريسها وغايتها، ثم إعداد لفرضياتها الخصوصية، انطلاقا من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في اللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع والبيداغوجيا»[1].

وهناك مصطلحات تقارب التيسير حتى تكاد تندمج معه، فلا نميز فيما بينها:

رابعا– الإحياء:

أ–لغة:

مصدر أحيا، إحياء الأرض: مباشرتها بتأثير شيء منها من إحاطة أو زرع أو عمارة، إخراج النبات منها، تبعث الحيوية والنشاط والإنعاش والتجديد[2].

ب–اصطلاحا:

حيث تمثل بالحذف والتجديد وإعادة الترتيب وفق الإسناد والتكملة والأساليب، لذا ارتبط مصطلح الإحياء بإلغاء نظرية العامل النحوي، واستئصال جذورها وما تستلزم من تقديرات وتأويلات، وارتبط المصطلح كذلك بحذف بعض الأبواب النحوية، لتسيير قواعده وتسهيل تناولها، وإعادة النظر في الحركة الإعرابية.

[1] –من البيداغوجيا إلى الديكتاكيك، دراسة وترجمة دار رشيد بنان، الحوار الأكاديمي الجامعي، ص39.

[2] –السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغوين النحاة، ج1، عيسى البابي، 1964، ص344

فقد روي عن الكسائي حيث انتدب علي بن الحسن الأحمر ليخلفه في تعليم أبناء الرشيد، إذ كان قد وضع خطة تعليمية محددة راعى فيها التدرج والتنوع في آن واحد، لما يتناسب مع محتوى المتعلمين، فقال **الأحمر** الذي كان ينوب عنه في تعليم أبناء الخليفة: «إنما يحتجون كل يوم إلى مسألتين في النحو، ويثبت من معاني الشعر، وأحرف من اللغة»[1].

ومن الذين دعوا إلى التيسير هو "**الجاحظ**" (ت 255هـ) «أما النحو فلاتشغل قلب الصبي به إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعرإن أنشده وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أرد عليهمن رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباطلغوامض لتسيير لمصالح العباد والبلاد...ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه في شيء»[2]، بمعنى على الصغار عدم الاشتغال بالكثير من النحو؛ لأن فيه إضاعة لما هو أهم، وعليهم أن يأخذوا منه بالقدر الذي يمكنهم من تجنب اللحن.

خامسا– نشأة النحو العربي:

1–سبب تسميته بالنحو :

نشأ النحو في بداية الأمر بسيطا شأنه شأن العلوم الأخرى، وقد لاقى استحسانا لدى الناس فأقبلوا على دراسته والاستفادة منهلتجنب آفة اللحن التي أصابت ألسنتهم ولاسيما الشعوب الأعجمية، ويعود سبب تسمية علم النحو بهذا الاسم كونه ظهر صريحا وواضحا«قديما لم يكن النحو يعرف بهذا الاسم بل كان يعرف بعلم العربية وهذه التسمية ظهرت في عهد الطبقة الثانية من علماء البصرة حيث اشتهرت عنها مؤلفات واتسمت بأنها نحوية، وصرح

[1]– السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغوين النحاة،، ص344.

[2]–ضيف شوقي، تسيير النحو التعليمي قديما وحديثا 13، دار المعارف، القاهرة، 1986، وانظر حازم سليمان: تسيير النحو العربي إلى عصر ابن مضاء القرطبي، ص 54 وما بعدها.

فيها باسم النحو»[1]، فهذا العلم لم يتسم بتسمية مستقلة بل كان يندرج ضمن جملة علوم اللغة العربية، ولعل المؤشرات الأولى له ظهرت بالبصرة؛ حيث ظهر صريحا وواضحا ، وأضحى مولودا جديدا ومستقل بذاته هو علم النحو.

2- مكان نشأة علم النحو العربي:

تجمع المصادر على أن العراق كان مهدا لنشأة النحو، «كون العراق ملجأ للعلم قبل الفتح الإسلامي أقبل المسلمون عليها عربا وعجما إلى جانب ذلك أن العراق كانت أكبر البلدان إصابة بوباء اللحن»[2]، فكان العراق ملجأ العلماء والفقهاء والنحاة والشعراء، وكان الفضاء الرحب الذي يكتنز بكثير من المعارف، وفي المقابل فقد اجتمع العرب والعجم في هذا المصر، واختلطت العربية بغيرها من اللغات الأعجمية الأخرى، فظهر اللحن، وطويتصفحة اللغة الفصيحة النقية السليمة عن قصد أو دون قصد.

سادسا- دوافع نشأة النحو العربي:

أحدث الإسلام تغييرا جذريا في الحياة العربية، وكان له الأثر الكبير في انتشار اللغة العربية بخاصة حقبة الفتوحات الإسلامية، فدخلت الكثير من الشعوب غير العربية الإسلام، وانتشرت العربية بين الشعوب مما أدى إلى دخول اللحن في اللغة، وتأثير ذلك على العرب، فدعت الحاجة إلى مواجهة هذه الظاهرة لتأصيل قواعد اللغة، وخاصة أن هذه اللغة لغة القرآن الكريم، ويعد هذا أهم دافع من دوافع نشأة النحو العربي.

1-الدافع الديني:

لقد كفل الله تعالى حفظ القرآن الكريم من التحريف بقوله تعالى: { **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**} سورة الحجر،9)؛ أي إنا نحن نزلنا القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وإنا نتعهد بحفظه من أراد أن

[1]-إبراهيم عبود السامرائي، المدراس النحوية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، ط2، 2010، ص23.

[2]-المرجع السابق، ص22.

يزاد، أو تنقص منه أو يضيع منه شيء، وهذا ما جعل أبا الأسود الذؤلي(69هـ) يضع النقاط في المصحف، فاختار كاتبا من بني عبد قيس، وقال له: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرته فاجعل النقطة من تحت الحرف»[1]، فزاد أبو الأسود الذؤلي من قوله هذا وضع حركات يميز فيها القارئ بين الفتحة بوضع نقطة فوق الحرف، والضمة بوضع نقطة في وسط الحرف، والكسرة بوضع النقطة تحته.

2-الدافع القومي:

كان العربي يعتز بلغته اعتزازاً كبيرا «فخشي على فسادها خاصة مع الفتوحات الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس، وإحساس الشعوب المستعربة أنها بحاجة إلى من يرسم لها الأوضاع اللغة العربية وفي قواعدها من إعراب وتصريف حتى تتمثلها مثلا واضحا»[2]، وهذا ما جعلهم يحرصون على رسم أوضاع العربية خوفا عليها من الفناء، فالشعوب العربية بحاجة لمن يرسم لها أوضاعا في إعرابها وتصريفها، حتى تتمثلها تمثلا واضحا ومستقيما.

3-الدافع الاجتماعي:

يرجع هذا الدافع إلى حاجة الشعوب المستعربة لمن يرسم لها أوضاع العربية فيإعرابها وتصريفها حتى تتمثل تمثلا مستقيما «لم يستطع الأعاجم من تسلم المناصب في الدولة والسبب في ذلك لسانهم، فحرصوا على تعلم العربية حتى يستطيعوا الاندماج في الوضع الجديد، وقد ساعدهم في ذلك نحاة الطبقة الأولى كأبي الأسود الدؤلي، وعنبسة الفيل، حيث وضعوا منهجا تعليميا يساعد من أراد تعلم العربية»[3]، فالمجتمع يفرض سيطرته، فاضطر الأعاجم إلى تعلم العربية وأنشطتها بخاصة النحو والصرف، وعلة الأمر نطقهم الفاضح وثغرات لسانهم، فاقتربوا من مجالس النحاة واعتكفوا يغترفون من علمهم، ورسموا منهجا تعليميا يقتبس من أبي الأسود الدؤلي ومن اتبعه على المنهج نفسه.

---

[1]-محمد بن إسحاق النديم، الفهرست، تح: مصطفى الشموعي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986، ص 91.

[2]-خضر موسى محمد، النحو والنحاة، عالم الكتب، بيروت، ط2، 2003، ص10.

[3]-شوقي ضيف، المدارس النحوية، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط6، 1999، ج1، ص12.

سابعا– رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية:

يقول أحمد أمين: «ولم يكن بالحجاز وغيره من الأمصار شيء يذكر من اللغة والنحو بجانب ما في العراق»[1]، فهذه شهادة على أن السبق لنشأة النحو العربي للعراق، فخاصية هذا البلد جعلته موطن النشاط العلمي، ففيه نشأت العلوم العربية، إلى جانب ذلك يتكون من تركيبة بشرية تجمع الكثير من الأجناس.

1–واضعوا النحو العربي:

اختلف العلماء في أول من وضع النحو العربي، فمنهم من قال: «هو عبد الرحمان بن هرمز (ت 117هـ) وكان عبد الرحمان بن هرمز من أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش»[2] يعتبر عبد الرحمان هرمز من علماء اللغة العربية الذين أخذوا علمها عن أبي الأسود الدؤلي وكذلك كان ابن هرمز من أعلم الناس بسبب قريش، ومنهم من قال: «إن واضع النحو هو نصر بن عاصم (ت 89هـ) قال ابن أبي سعد، حدثنا خلف بن هاشم قال حدثنا محبوب البصري، عند خالد الحذاء، قال سألت نصر بن عاصم، وهو أول من وضع العربية»[3]، لكن نجد أكثر الكتب ترجعه إلى أبي الأسود الدؤلي، والبعض يقول إن ذلك من عمله وحده، والبعض يقول إنه كان بإيعاز من الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)؛«قال سئل أبو الأسود الدؤلي من فتح له الطريق إلى وضع النحو، وأرشده إليه، قال: تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله»[4]، فكل تلك الروايات ذكرتها كتب تاريخ اللغة، فاتفقوا على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو من وضع الشكل، وأول من تكلم بالنحو، وأنه كان يتصدر لإعراب القرآن الكريم، وقد أخذ عنه يحي بن يعمر (ت 129هـ) وعنبسة الفيل وغيرهم، وأخذ علماء البصرة مشكلين مذهبا عرف بالمذهب البصري،

[1]–أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (د ت)، ص218.

[2]–أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت، ص28.

[3]–المرجع نفسه، ص29.

[4]– أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين هـ، ص21.

وبعدها نشأ مذهب جديد عرف بالمذهب الكوفي، ومن هذا القول ننتقل إلى الحديث عن أهم المدارس النحوية وأعلامها.

2- المدارس النحوية:

أ-المدرسة البصرية:

تعد المدرسة البصرية واحدة من المدارس النحوية في مدينة البصرة في دولة العراقو« أسبق مدن العراق اشتغالا بالنحو حيث احتضنت النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن تشتغل به الكوفة التي كانت بدورها أسبق من بغداد، فالبصرة هي التي شادت صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار»[1]، وكان القدماء يعرفون ذلك، فنصوا عليه بعبارات مختلفة ومن ذلك قول ابن سلام: «وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والعربية عناية»[2]، ومن هنا يمكن إيجاز أسباب أسبقية البصرة على غيرها من مدن العراق الاشتغال بالنحو فيما يلي:

- موقعها الجغرافي فإنها على طريق البادية مما يلي العراق وأدنى المدن إلى العرب الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار.

-كان على قرب منها (المربد) الذي اتخذه العرب سوقا وصار في الإسلام صورة معدلة لعكاظ في الجاهلية.

- أنّ العرب النازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة وأكثرهم من قيس وتميم[3].

فالبصرة كانت مهدا للنحو لما ظهر، وعلى أيدي رجالها انتشر، وكان أبناء العربية همهم اكتساب أداة تمكنهم من فهم القرآن الكريم، فكانت البصرة أسبق المدن لاشتغالها بالنحو، وعلماؤها أول من فكروا في وضع قواعد النحو وأركانه، وهذا بإجماع القدماء والمحدثين.

[1]-شوقي ضيف، المدارس النحوية، ج1، ص17.

[2]-إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، ص24.

[3]-المرجع نفسه، ص25.

ب–المدرسة الكوفية:

«نشأت مدرسة الكوفة بعد البصرة، ومؤسس هذه المدرسة أبو جعفر الرؤاسي الذي أخذ النحو عن عيسى بن عمرو، وعن أبي عمرو بن العلاء، ومن أعلامها الكسائي إلى جانب الفراء وثعلب، وأيضا السكيت، فهؤلاء العلماء يمثلون أهم أعلام مدرسة الكوفة»[1]، ومن خصائص هذه المدرسة ما يلي:

–اعتمادهم في السماع على القليل النادر وجعلهم من هذا القليل النادر أصلا يقاس عليه.

–التوسع في قبول القراءات القرآنية بسبب توسعهم في أصول اللغة.

–عدم الالتفات إلى قوانين المنطق والأقيسة العقلية.

–أنّ الكوفيين توسعوا في القياس لأنهم لم يرتبطوا بكثرة الشواهد للقضية الواحدة، وإنما يضعوا القاعدة وعلى المثال الواحد أو من هذا المعنى الواحد[2]، ومنه يمكن القول أن الكوفيين كانوا أكثر حرية في سماعهم، فهو أقرب إلى طبيعة اللغة، فاعتدوا ببعض اللغات الشاذ كلغة قبيلة الحطمية التي كان الكسائي يستشهد بكلامهم.

ج–المدرسة البغدادية:

نشأت المدرسة متأخرة عن المدرستين البصرية والكوفية، ونشأت في ضوء التقارب من منهج مدرستي البصرة والكوفة، وساعد على نشأتها وموضعها، إذ كانت مقصد الكوفيين والبصريين جميعا، وكانت بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية ومركز التجارة فيها، لذلك كان المذهب البغدادي النحوي في حقيقة أمره مذهبا انتخابياً انتقائيا، «فهذا الجيل جمع الخصائص المنهجية للمدرستين (البصرية والكوفية) ومن أعلام هذه المدرسة ابن كساء، ابن السراج، والزجاج، وابن خياط، وأبو علي الفارسي، وابن جني وغيرهما»[3]، فهذا الجيل تعمق في منهج المدرستين واستطاع النفوذ

[1]–إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، ص86.

[2]–التواتي بن التواتي، المدراس النحوية، ص93.

[3]–إبراهيم عبود السامرائي، المدراس النحوية، ص128.

إلى كثير من الآراء الجديدة، إلا أن علماء هذه المدرسة وبخاصة الجيل الأول منهم يميلون إلى الآراء الكوفية، أما الجيل الثاني يميل إلى الآراء البصرية.

ومن بعد هذه المدراس النحوية ظهر نحاة أيضا متأخرون، وكانت لهم آراؤهم ومذاهبهم وأمثال هؤلاء الزمخشري الذي قام بشرح مصنفاته ابن نفيس، وابن الحاجب، وابن هشام وغيرهم.

ثامنا– التأليف النحوي المختصر:

لقد وصل حال النحو العربي بعد الجيل الأول من النحاة، أمثال سيبويه، والمبرد، والكسائي وغيرهم إلى درجة غاية في التعقيد والصعوبة، و«تمثلت في تلك الموسوعة النحوية التي ألفها العلماء، وضموها أصناف العلل والمعلول حتى تاه دارس النحو في متاهات كثيرة، فكثرت النزوح للكتب المؤلفة، وتفنن العلماء والنحاة في تلك الشروح وذلك هو فاعل صناعتهم فقالوا مهاجمين الفراء الذي كان له آراء في قسم من المسائل اللغوية اتسمت بالسلامة واليسر، إن دام هذا على هذا، علم النحو للصبيان»[1]، ونتيجة لذلك أحس العلماء بخاصة علماء الأندلس بالحاجة إلى تسهيل النحو وتخفيفه بعد أن علت الأصوات المنادية في كل البلاد إلى ضرورة الاتجاه بهذا العلم نحو الدعوة إلى التيسير، وقد اتبع علماء النحو العربي في المشرق والمغرب والأندلس طرقا عدة من أجل تقديم النحو العربي بقالب جديد مخصص، وكان أول تلك الطرق وضع الخطط في المناهج المسيرة، وتضيف الكتب العلمية المختصرة التي تسهل على القارئ والمهتم بعلم النحو العربي الوصول إلى غايتها، وهدفه اليسر والسهولة دون الحاجة إلى المرور بتعقيدات النحو التي لا حاجة لتعقيداتها.

تاسعا– خصائص عناوين الكتب النحوية المختصرة :

تتميز كتب النحو المختصرة بجملة من الخصائص والسمات تمكنها من تحقيق هدفها في تيسير تعليمية النحو العربي، وأول تلك الخصائص العنوان، وكيفية صياغته وإليك بيان ذلك:

[1]–عبير محمد شريف داود، دور شروح الألفية في تسيير النحو العربي 22، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص22.

1-الاختصار:

تكشف كثير من عناوين الكتب النحوية التعليمية المختصرة بتمتع عملها بميزة الإيجاز، والتركيز فنراها تحمل اسم "مختصر" أو " موجز" أو توسم "بالمقدمة" أو "المدخل"؛ لأنّها وسيلة ومقدمة يتوصل بها الدارس إلى التخصص في علم يعتمد على علم النحو، « ويمكن أن يدخل في الباب تلك الكتب التي وسمت "بالجمل"، إذ يحمل العنوان دلالة الاختصار والشمول، وتبيّن من الكتب أنّ ليس المقصود بالجمل جملة، إذا لم تعالج هذه الكتب مبحث الجملة على الإطلاق وجميعها كتب مختصرة، أشار واضعوها إلى غاية الاختصار التي يسعون إليها»[1]، فتتميز هذه الكتب بالاختصار والتركيز، فتعالج مبحث الجملة، وأهم الكتب التي تحمل دلالة الاختصار: «كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد(ت175هـ)، ومقدمة في النحو لخلف الأحمر(ت182هـ)، ومختصر في النحو للكسائي (ت179هـ) ومختصر نحو المتعلمين للجرمي(ت225هـ) »[2]، فهذه الكتب تحمل عناوين تدل على الاختصار، فهي جميعها كتب مختصرة وضعها أصحابها لغرض غاية الاختصار التييسعون إليها، ولتسهيلها على المتعلمين وتقريبها إليهم، وغيرها الكثير من الكتب التي تحمل هذه الدلالة.

2-الوضوح:

لا يخفى على أحد ما اكتنف علم النحو من تعقيدات، وتفريعات، فجاءت بعض العناوين لتنفي هذه السمة، ولتطرد التخوف والتهيب من ذهن طالب هذا العلم، فهذه العبارات الموحية كان لها دون شك أثر إيجابي في نفوس طلاب العلم، وهذا ما يثبته العلم الحديث الذي يؤكد الدور الكبير والخطير لعملية" الإيحاء"، وإذا اقترن العنوان بحقيقة "الوحي" يستطيع الطالب جني ثمرات هذا العلم بنفس منشرحة وعقل منفتح.

[1]- الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تح فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985، ص33.

[2]- عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، ص07.

ونذكر من الكتب التعليمية التي امتازت بهذه الخاصية: « الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت337هـ)، والواضح لأبي بكر الزبيدي (ت379هـ)، والمفصل فيصنعة الإعراب للزمخشري (ت538هـ)، والمقرب لابن عصفور (ت 699هـ»[1]، فجميع هذه الكتب تتميز بميزة الوضوح، وجاءت هذه الميزة لتطرد الغموض والتخوف من ذهن المتعلم، بعدما كانت تتسم بالتعقيد والصعوبة.

3-تحقيق الكفاية:

ثمة عناوين تمني متلقيها بأن يحقق الكفاية من أصول النحو ومبادئه بما يصلح لسانه وقلمه، فتوحي أنّها من الشمول والتمكن مما يستغني به المتعلم عن الرجوع إلى كتاب النحو الأخرى لتفصيل واستزادة، ومن أشهرها «المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت469هـ) والكفاية لابن الحاجب(ت646هـ»[2]، فهذه الكتب تتميز بالكفاية والشمول دون اللجوء إلى كتب نحوية أخرى لتفصيلها أو الزيادة.

4-الترويج:

الترويج دلالة فنيّة إعلانيّة تحوي عناصر الجذب والإغراء، استخدمها علماء النحو ومعلموه بذكاء وإتقان، فنجدهم يحملون النحو ويقربونه إلى النفوس بعنونات براقة مشعة، ومن أبرزها: « التفاحة في النحو للنحاس (ت337هـ)، واللمع في العربية لابن جني (ت392هـ) وملحة الإعراب للحريري (ت516هـ)، والمصباح لناصر الدين المطرزي(ت610هـ) »[3]، وهذه الكتب تحمل دلالة الترويج والإعلان، والجذب والإغراء، فهي دلالات استخدمها العلماء ليقربوها في نفوس المتعلمين وجذبهم إليها، وإنّ هذه الدلالات (الاختصار، والكفاية، والوضوح، والترويج) هي محاور رئيسة لمرتكزات علمية تعليمية ترقى بالعمل إذا ما تحققت فعلا فيه، وتجعله ناجحا على المستوى التعليمي الذي يؤكد عمق الفكر لدى النحاة القدامى.

---

[1]- عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، ص9.

[2]- المرجع نفسه، ص9.

[3]- المرجع السابق، ص9.

عاشرا– أسباب ظهور الكتب المختصرة:

لقد وصل حال النحو العربي بعد الجيل الأول من النحاة، أمثال "سيبويه"، و"المبرد" و"الكسائي" وغيرهم إلى درجة غاية في التعقيد والصعوبة، تمثلت في تلك الموسوعات النحوية التي ألفها العلماء، وضموها أصناف العلل والمعلول حتى ضاع دارس النحو في متاهات كثيرة، فكثرت الشروح للكتب المؤلفة، وكثرت شروح الشروح، وتفنن العلماء والنحاة في تلك المصنفات والشروح وذلك خوفا على صناعتهم فقالوا مهاجمين الفراء الذي كانت له آراء في قسم من المسائل اللغوية اتسمت بالسلامة واليسر «إن دام هذا على هذا، علم النحو الصبيان»[1]، فنتيجة لذلك أحسّ العلماء وبخاصة علماء الأندلس، بالحاجة إلى تسهيل النحو وتخفيفه بعد أن علت الأصوات المنادية في كل البلاد إلى ضرورة الاتجاه بهذا العلم نحو السهولة والتيسير، وقد اتبع علماء النحو في المشرق والمغرب والأندلس طرقا عدّة من أجل تقديم النحو العربي بقوالب جديدة مخففة تصلح لمواكبة الحيلة وبخاصة الأندلسية المترفة، وكانت أول تلك الطرق هو وضع الخطط والمنهاج الميسرة وتصنيف الكتب العلمية المختصرة التي تسهل على القارئ والمتعلم لعلم النحو العربي الوصول إلى غايته وهدفه بيسر وسهولة دون الحاجة إلى المرور بتعقيدات النحو التي لا حاجة للطالب بها، وإليك فيما يلي بعض النماذج عن الكيفية المختصرة التي عرض فيها مؤلفو الكتب النحوية المختصرة مادتهم العلمية:

– باب إعراب الاسم الواحد:

قال ابن جني: « الاسم المعرب على ضربين: صحيح ومعتل، فالصحيح ما لم يكن إعرابه ألفا، وياء قبلها كسرة نحو: زيد، وعمرو»[2]، فما انتهى بياء ليس قبلها كسرة يعتبر من الصحيح كقولك "ظبي"، وكذلك ما انتهى بواو كقولك: "سمو" و "دلو".

[1]–عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي ، ص22.

[2]– ابن جني، الخصائص، دار الحديث، 2008، ص18.

يقول ابن الخباز: «(الواحد) احتراز من التثنية والجمع، لأنّ حكمها يأتي بعد ذلك، والصحيح المعتل إنما ينقسم إليهما الاسم المعرب، لأنّ تقسيم المبني إلى الصحيح والمعتل معدوم الأثر ولأنّ حكم ذلك راجع إلى حرف الإعراب»[1]، فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا ياء قبلها كسرة، فذكر حرف الإعراب لأنّه لا يكون إلا للمعرب، وهو على ضربين منصرف وغير منصرف؛ فالمنصرف ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الثلاثة: الفتحة والضمة والكسرة والتنوين أيضا، ويكون آخره في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجر مكسورا، تقول في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجر مكسورا، تقول في الرفع: " قام زيدٌ يا فتى" ، وفي النصب: " رأيتُ زيداً يا فتى"، وفي الجر: " مررت بزيدٍ يا فتى"، فضمت الدال علامة الرفع وفتحتها علامة النصب، وكسرتها علامة الجر، ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم، وهو الواحد النكرة، والمضاف كالمفرد، تعرب الأول بما يستحقه من الإعراب، لا أنّك تحذف منه التنوين للإضافة وتجرّ الثاني بإضافة الأول إليه على كل حال فتقول: " هذا غلام زيد" و"رأيت غلامَ زيدٍ"، و "مررت بغلام زيدٍ".

وغير المنصرف يسمى متمكنا، ولا يسمى بالأمكن، ولا بد من ان يشبه الفعل من وجهين[2]

وفي النصب: "رأيتُ وعمرَ"، وفي الجرّ: " مررت بأحمدَ وعمرَ" وجاء منصوبا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف الأول للعلمية ووزن الفعل، والثاني أي عمر للعلمية والعدل، وتقول في الإضافة؛ " عجبتُ منَ أحْمَدكُم وعمركمْ، من الألف واللام: " عجبتُ من الفرس الأشقر، ونظرت إلى الرّحل الأسمَرِ"، ففي هذا الباب تحدث ابن جني عن الاسم المعرب الصحيح والمعتل، والمنصرف وغير المنصرف بطريقة سهلة وبسيطة ومختصرة.

[1]- ابن الخباز، توجيه اللمع توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، لابن جني، تح: فايز زكي محمد دياب،ج1، دار السلام للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص74.

[2]- المصدر نفسه، ص77.

-باب إعراب الاسم المعتل:

قال ابن جني: « الاسم المعتل على ضربين : منقوص ومقصور، فالمنقوص كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة نحو: القاضي، الداعي، وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة، وإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين تقول في الرفع: "هذا قاض يا فتى" ، وفي الجر: " مررت بقاض يا فتى"، وكان الأصل فيه: " هذا قاضي ومررت بقاضي"، فأسكنت الياء استثقالا للضمة والكسرة عليها، وكان قبلها تدل عليها»[1]؛ فالمنقوص اسم معرب آخره ياء لازمة أصلية مكسور ما قبلها غير مشددة "كالمحامي" و"الراعي"، وليس من المنقوص اسم "كظبي"؛ لأنّ ما قبل الياء ساكن، ولا اسم مثل: بني؛ لأنّ ياءه مشددة، ولا مثل عربي أو أردني، لأنّ ياءه ليست أصلية وإنّما هي زائدة للنسب، كما أنّه ليس من المنقوص اسم مثل: "الذي" لأنّه مبني غير معرب.

وأمّا المقصور فكل اسم «في آخره ألف مفردة مفتوح ما قبلها نحو: عصا، وفتى»[2]، فالمقصور اسم معرب آخره ألف لازمة أصلية مفتوح ما قبلها نحو: " عصا"، "فتى"، وقد سمى ابن جني ألف في آخر المقصور مفردة تفريقا لها عن ألف ممدودة نحو: " سمراء" و" صحراء" إذ ينتهي بألفين قلبت ثانيتهما همزة، والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب؛ لأنّ في آخره ألفا، والألف لا تكون إلا ساكنة، تقول في الرّفع: "هذه عصا يا فتى"، وفي النصب: "رأيت عصا يا فتى"، وفي الجرّ: " مررت بعصا يا فتى" كله بلفظ واحد، وسقطت الألف من اللفظ لسكونها، وسكون التنوين بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة، فإن وقفت على المرفوع من هذا، والمجرور حذفت التنوين كما فعلت في الصحيح، ووقفت على الرفع هي حرف الإعراب، تقول في الوقف: "هذه عصا"، ومررت بعصا"، وإن وقفت على المنصوب المنون أدلت من تنوينه ألفا، وحذفت الألف الأولى التي هي حروف الإعراب لسكونها، فإن لم يكن المقصور منونا كانت ألفه ثابتة على كل حال ما لم يلقها ساكن من كلمة بعدها تقول: " هذه حبلى"، ورأيت حبلى"، ومررت بحبلى".

---

[1]-ابن جني، الخصائص، ص22.

[2]-المصدر نفسه، ص22.

وأمّا الممدود فكل اسم وقعت «في آخره همزة قبلها ألف نحو:" كسا، رداء"»[1]، فالممدود اسم معرب آخره همزة مسبوقة بألف زائدة، وتكون همزة الاسم الممدود أما أصلية نحو:"إنشاء" (من أنشأ ينشيء) أو منقلبة عن ياء، نحو: "بناء" (من بنى يبني) أو منقلبة عن واو نحو: سما (من سما يسمو)، أو زائدة للتأنيث نحو: " شقراء، خضراء"، أو زائدة للجمع نحو: " شعراء، علماء"، والمهموز كله يجري عليه الإعراب كما يجري على الصحيح تقول: " هذا قارئ ومنشئ، ومبتدئ، ورأيت قارئا، ومنشئا، ومبتدئا، ومررت بقارئ، ومنشئ، ومبتدئ»[2]؛ ويقصد ابن جني هنا المهموز الآخر، أي مكان آخره همزة وهو أربعة أنواع:

-ما سبق همزته حرف ساكن نحو: شيْء، جزْء.

- ما سبق همزته فتحة نحو: رشَأ (وهو الظبي الصغير).

- ما سبق همزته كسرة نحو: قارِئ.

- ما سبق همزته ضمة نحو: بُؤْبو.

نلاحظ مما سبق أنّ ابن جني التزم عدم التفصيل في تلك المسائل النحوية، وخالف سابقيه؛ حيث تحدث عن الفعل الماضي، فأشار إلى بعض علاماته الإعرابية واتصاله بتاء التأنيث، ولم يتحدثعن باقي العلاقات الأخرى وكذلك لم يكثر من الشواهد، فتحدث عن هذه الأبواب بطريقة مختصرة وبسيطة وذلك من باب الاختصار والتيسير في النحو.

حادي عشر-مميزات الكتب المختصرة:

ظهر التأليف التعليمي متأخرا نسبيا عن التأليف العلمي المتخصص، فبعد أن اكتمل وضع علم النحو وتمت مسائله، اتجه بعض النحاة إلى التصنيف التعليمي الذي يخاطب المتعلم، ويسعى إلى تقريب المادة النحوية وتوضيحها، ولهذه المصنفات التعليمية من السمات مايجعلها تندرج في قائمة" الكتب المختصرة"، وأهم هذه السّمات نذكر:

[1]- المصدر السابق، ص22.

[2]- المصدر السابق، ص25.

-« تراعي مستوى المتعلمين من المبتدئين أو الشاذين مع أنّ غالبية هذه الكتب لم تحو مقدمة تبيّن منهج الكتاب وتفصيل مضمونه، كالموجز "لابن السراج" (ت316هـ)، والتفاحة "لابن النحاس" (ت338هـ) إلاّ أنّه إن وجدت المقدمة فإنّها تكون مختصرة جدا يبين فيها الكاتب أنّه يوجه كتابه للمتعلمين المبتدئين أو الشاذين»[1]؛ رغبة في توضيح المسائل النحويّة وتقريبها إلى أذهانهم.

-«تعالج هذه الكتب المختصرة القضايا الأساسية أو الأكثر استعمالا وتداولا على الألسن والأقلام ويتبين ذلك باستعراض ما حوته هذه الكتب من موضوعات»[2]، فمقدمة "خلف الأحمر" مثلا تبدأ بأقسام الكلام، ثم الحروف التي ترفع كل شيء بعدها، فالتي تنصب، ثمّ الحروف التي تخفض فالتي تجزم، ثمّ يبين وجوه الرفع والنصب، ثم ينتقل إلى إنّ وأخواتها، فكان وأخواتها،فحروف الإشارات، فالحروف التي تقتضي الفاعل، فالحروف التي تقتضي المفعول وغيرها.

أمّا التفاحة "لأبي جعفر النحاس" فيبدأ بأقسام الكلام، فالإعراب، ورفع ألف الاثنين والجمع وأقسام الأفعال، ثم الفاعل والمفعول به، ثم الابتداء، فحروف الخفض ثم الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار...وغيرها، ويشابه كتاب الموجز "لابن السراج" ما تقدّم من محتوى، فهو يبدأ بتقسيم الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف،ثم ينتقل إلى باب الإعراب والتثنية والجمع، فباب الأسماء المرتفعة وهيالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والمشبه بالفاعل نحو اسم كان وأخواتها ثم ذكر الفعل الذي لا ينصرف نحو فعل التعجب وعسى...، ثم باب الأسماء التيعملت عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة...وغيرها، وتضاهي هذه الكتب الميسرة الأخرى هذه الكتب فيموضوعاتها أو تزيد عليها قليلا.

-تركز هذه الكتب على القاعدة الأم، ويقصد بها الجزء الرئيس من القاعدة التيتندرج تحتها أكبر قدر ممكن من الظاهرة النحوية دون التعرض إلى فلسفة هذه القاعدة، فإذا نظرنا في مقدمة "خلف الأحمر" نجده يقول في باب الرفع:

[1]- عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي،ص28.

[2]- المرجع نفسه، ص29.

«الرفع يأتي من ستة وجوه لا غير وهي:الفاعل، وما لم يسم فاعله، والابتداء وخبره، واسم كان، وخبر إنّ، فكل ما أتى من الرفع بعد هذا فهو من هذه الستة، وراجع إليها وجزء منها»[1]، أما باب كان وأخواتها فيقول فيه: «وهي ترفع الأسماء والنعوت وتنصب الأخبار، وهي كان وأمسى، وأصبح، وبات، وظل، ومازال، ومادام، وصار، وليس»[2]

أما "أبو جعفر النحاس" فإنّ القاعدة تظهر عنده من العنوان فلا يكلف نفسه عناء إعادتها، فهو مثلا يعقد لكان وأخواتها بابا يعنونه بباب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ويشكل هذا العنوان القاعدة الأم التي يريد النحاس ذكرها، وهكذا يشرع بذكر الحروف قائلا: « وهي إن، وأنّ، ولأنّ، وليت، ولعل، ولكن، ثم يعطي مثالا»[3]، ويعدّ هذا التركيز على القاعدة الأم نهجا لغالبية الكتب التعليمية المختصرة.

-لا ترتكز « هذه الكتب على القواعد والمسائل الفرعية، وقد تغفلها أحيانا، إذ تتلمس بعض الجزئيات التي ترى فيها صعوبة وتسعى إلى تجاوزها»[4]، ويظهر هذا جليا فيما استعرضنا من نماذج في التركيز على القاعدة الأم.

-تسقط بعض الأبواب النحوية التي يظن أن لا حاجة للمتعلم غير المتعمق بها كبابي التنازع والاشتغال.

-تعرض الرأي الذي يقتنع الكاتب بصوته، وتغفل الآراء والخلافات الأخرى.

-تخلو هذه الكتب من العلل إلا ما يندرج تحت "العلل التعليمية" ،كقول النحاس:« كان زيد قائما، رفعتْ زيدا لأنّه اسم كان، ونصبت قائما لأنّه خبر كان»[5].

-تعتمد القدر الأيسر من المصطلحات والتعريفات التي لا غنى للمتعلم عنها.

---

[1]- خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص51.

[2]- المصدر السابق، ص64.

[3]- أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص18.

[4]- عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، ص30.

[5]- أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص18.

– تكثر فيها الأمثلة والشواهد، إذ تميل غالبية هذه الكتب إلى صياغة أمثلة من جمل قد ترد في الاستعمال اليومي أكثر من الشواهد الشعرية، والآيات القرآنية، لما في الأولى من مساسبواقع الحياة ومتطلبات الكلام، وما في الأخيرة من احتمالات التفسير والتأويل.

– تبدو عبارة الكتاب سهلة، تميل إلى الإيجاز والوضوح، ويفهما حتى المتعلم في أيامنا هذه، وهذا يظهر جليا فيما استعرضنا من نماذج من كتابي "خلف الأحمر" و"أبي جعفر النحاس" ويبدو أنّ " الإيجاز" كان من أهم وسائل التيسير لدى النحاة القدامى وأبرزها، إلا أنّ إيجاز المادة النحوية اختلف في حجمه وشكله من مصنف إلى آخر، فمن الموجزات مالا تتجاوز أوراقها العشرين عددا، ومنها ما ينوف عن المائة.

وهذا لا يخرجها مطلقا عن سمة الإيجاز، ونستند هنا إلى قول الجاحظ في "الإيجاز" لما قال: «والإيجاز ليس يعني به قلة عدد الحروف واللفظ، وقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار فقد أوجز، وكذلك الإطالة، وإنّما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه، ولايردد وهو يكفي في الإفهام بشطره، فما فضل عن المقدار فهو الخطل»[1]، ولقد كانت أشكال الإيجاز عند النحاة القدامى في كتبهم التعليمية تتجلى بإسقاط بعض الأبواب والمسائل، أو بإغفال الخلافات النحوية والتعليلات والأقيسة، أو باعتماد عدد محدود من الشواهد، أو بالحدّ من المصطلحات والتعريفات، واعتماد الأقل منها، وقد يجمع المختصر أكثر من واحد من أشكال الإيجاز أو جميعها معا، وهذا يعتمد على مستوى المتعلم الذي يقدّم المختصر له، وبهذا لا يعد الإيجاز تيسيرا شاملا، وإنّما يمكن تسميته «تيسيرا مرحليا يتوافق مع مستويات معينة من المتعلمين»[2]، وقد كان أصحاب هذه الكتب التعليميّة يترجمون نظرتهم التيسيرية علميا دون فلسفتها أو تقديمها في إطار رؤية كلية النحو العربي، وإذا تجاوزها بشكل تطبيقي في مصنفاتهم، عكس توجهاتهم نحو التيسير إلاّ أنّهم مع كل ما تقدّم لم يكونوا قد حددوا مشاكل النحو بشكل متكامل، وإنما هي

[1]–الجاحظ، الحيوان، ص91/1.

[2]– طه الراوي، نظرات في اللغة والأدب، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط1، 1992، ص43.

نظرات متجزأة، ومساع متفرقة، لم تشكل في مجموعها توجها عاما يبحث عن حلول ناجعة تتلخص في كلمة "التيسير".

الثاني عشر– الكتب النحوية المختصرة والكتب التعليمية ومحاولات تيسير النحو العربي قديما وحديثا:

قبل الحديث عن الكتب المختصرة وإسهاماتها في تيسير الدرس النحوي العربي، رأينا أنه من الواجب علينا الحديث في عجالة عن أسباب هذا التيسير؛ بمعنى لم أدرك النحاة وأهل هذه الصنعة أنه لزام عليهم وضع ضوابط لتيسير تحصيل علم النحو العربي على طالبه، وعلى متعلمي اللغة العربية.

الثالث عشر– أسباب ودواعي تيسير النحو:

مهما اجتهد الباحثون وأخلصوا في إحصاء المصنفات النحوية التعليمية والميسرة للنحو، فإنّهم لم يستوفوهاكلها بل سيبقى منها الخفي والضائع، والمنسي وما ذلك إلاّ دليلا واضحا على كثرة هذه المصنفات، وعلى إحكام شدة إتمام أصحابها بهذا الميدان، ثم أن هذه المؤلفات لم تكن ترفا ولا تباهيا بين النحويين، بل كانت إيمانا منهم بضرورة خدمة اللغة العربية؛ لأنّها لغة القرآن الكريم والدين عن طريق خدمة النحو بتعليمه للناشئة وتسهيله عليهم.

ومن أهم أسباب تيسير النحو وتعليمه:

–اتساع المادة العلمية للنحو العربي وتشعب أبوابه ومسائله.

– محاولة «تلخيص قواعد النحو وأحكامه وتهذيب ضوابطه وأمثلة وتقريب تناوله إلى المتعلمين وإثبات ما هو ضروري منه، وجعله مناسبا لمستوياتهم ومؤديا لحاجاتهم العلمية وتكوين المهارة اللغويّة لديهم»[1].

–رغبة هؤلاء العلماء الشديدة في تيسير النحو للمتعلمين، ويظهر ذلك في إعرابهم عنه في مقدمات مصنفاتهم.

[1]– فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية وعروبة اللسان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999، ص109.

-لقد ألف النحاة بعضا من المختصرات في النحو للمتعلمين، وهذا دليل على وعيهم «بأنّ النحو كما استنبطوه كقواعد محررة فقط لاكتساب المهارة في اللغة»[1]؛ يعني أنّ النحو استخدموه في مؤلفاتهم لكي يكون لدى القارئ قدرة لتعلم اللغة بطلاقة ومهارة.

-استدراك ما فات وما فقد من المتون «بنقل ما تواتر عن مسألة من المسائل منقولة من عالم معين فقد كتابه»[2].

-مساعدة الطلاب «على حفظ الأصول والمتون والقواعد بضبط أصولها بدقة وبجمع شتاتها بعبارات موجزة»[3]؛ يعني أنّه على الطلاب أن تكون لديهم القدرة على معرفة قواعد النحو؛ لكي يضبطوا المتون بأسلوب وجيز ومختصر.

1- عند القدماء:

أدرك العلماء القدماء ضرورة الالتفات إلى مشاكل النحو العربي لإيجاد حلول لها، ذلك أنّ النحو هو العمود الفقري للغة العربية، فقد تعددت محاولات تيسيره، ومن أبرز هذه المحاولات تأليف الكتب المختصرة، والكتب التعليمية، وأشهر هذه المحاولات نوجزها كما يلي:

أ-مقدمة في النحو لخلف الأحمر:

« هذه المقدمة جمعت على صغر حجمها أساسيات النحو العربي، وسلك مؤلفها في عرض الظواهر النحويةمسلكا وصفيا إلى حدّ ما، وشملت مباحث متعددة في النحو، خلصت إلى حدّ كبير من تلك العيوب، فجاءت فيها قواعد النحو متكاملة وواضحة»[4].

[1]-عبدر الرحمان الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، الرحوم مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، عدد 17، 2013، ص26.

[2]- ينظر: عبد الرحمان أحمد الإمام، تيسير النحو بين التجديد و الفوضى، المؤتمر الدولي لبنان، 2015، ص7.

[3]- المرجع نفسه، ص07.

[4]- عبد الوارث مبروك السعيد ، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1، 1985، ص39،40.

ب-**الواضح في النحو للزبيدي:**

وأما كتاب الواضح "لأبي بكر الزبيدي" (ت379هـ) وهو كتاب آخر كان حصيلة التجربة التعليمية لصاحبه، «فلم يقتصر كتابه الواضح على الموضوعات النحوية، بل نظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة، فعني بموضوعات النحو والصرف إلى جانب عنايته المتميزة بالصوتيات»[1]، فكان هذا الكتاب ذي غايات تعليمية يتحرى السهولة واليسر.

ج-المفصل للزمخشري:

وقد نهج "الزمخشري" في هذا الكتاب نهجا جديدا في تناول النحو وعرض مسائله، فقسم كتاب المفصل إلى أربعة أقسام: «جعل القسم الأول للأسماء، والقسم الثاني للأفعال، والقسم الثالث للحروف، والقسم الرابع للمشترك من أحوال الأسماء والأفعال والحروف، وتناول الأحكام النحوية والصرفية المتصلة بهذه الأقسام»[2].

لقد كانت هذه أبرز المحاولات الجادة للغويين المتقدمين في تيسير النحو وتسهيله إلاّ أنّها في غالبها لم تخرج عن نطاق الاختصار والشروح لما جاء في مؤلفات من سبقهم دون أن تمس بأهداف النحو التي نشأ من أجلها هذا العلم.

2- عند المحدثين:

ارتبطت بوادر الإصلاح عند اللغويين العرب بعوامل عديدة منها: انفتاح الفكر العربي على الفكر الغربي، وقد ارتبط هذا الانفتاح بجملة من الدوافع كالنهضة الفكرية الحديثة، وما رافقها، والبعثات العلمية للغرب وما صاحبها، ومن بين أشهر المحاولات الجادة فيتيسير النحو العربي نذكر:

[1]- عبد الكريم الخليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، منشورات مجمع اللغة العربية، الأردن، عمان، ط1، 1986، ص47.

[2]- الزمخشري، المفصل في علم العربية وبهامشه المفضل فيشرح أبيات المفصل لبدر الدين النعساني، دار الجيل، بيروت، ط2، د.ت، ص5.

أ-رفاعة الطهطاوي في مصنفه التحفة المكتبية:

يعدّ "الطهطاوي" من بين أبرز اللغويين الأوائل الذين أشربوا من طرائق التأليف عند الغرب،وهذا ما نلحظه في كتابه "التحفة المكتبية"، وقد ألفه بأمر من علي مبارك حين تولى نظارة ديوان المدارس، وطلب منه تأليف رسالة سهلة المأخذ في النحو لدراسة الدروس الخصوصية والأولية، فجاء الكتاب بسيط العبارة وسهل العرض والشرح، وهذا أهم ما تميز به كتابه في جهة تيسير النحو وتجديده في المسائل الآتية[1]:

- تضمن أغلب أبواب النحو التي يحتاجها الدارس في دراسته للإلمام بالقواعد النحوية، وقد عرض أبوابه بطريقة سهلة وبسيطة بعيدة عن الخلافات النحوية، وتعدد الآراء التي تشتت الأذهان، وعدم الاستطراد والتعلق بأوهى الأسباب.

ب-إبراهيم مصطفى من خلال كتابه إحياء النحو (1934):

ويعتبر هذا الكتاب أول محاولة نحَت نحو نقد النحو العربي في الثقافة العربية، حيث[2]:

-هدف إلى تغيير منهج البحث النحوي، وتغيير أصوله.

- بنى فرضيته على أسس واضحة المعالم تقوم على طرح الفكرة، ونقدها ثم اقتراح البديل.

- سعى إلى إقامة معالم جديدة للنحو العربي وإبعاده عن دائرة الغموض واللبس.

[1]- ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية فيقضايا التلقي وإشكالاته، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص35.

[2]- المرجع نفسه، ص39-40.

الفصل الثاني:

الكتب المختصرة في النحو1

أولا-كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري:

1-كتاب شرح شذور الذهب:

أدت صعوبة النحو واستغلاقه إلى ردود أفعال تمثلت في تخليصه من غوامضه التي لازمته ردحا طويلا من الزمن، وجعلته ذا قيود يصعب فكها على أبناء العربية أنفسهم، فكثرت المؤلفات وتباينت الوجهات، ولعل من أبرز المحاولات الجادة في تسيير النحو، محاولة النحوي "**ابن هشام الأنصاري**" مجسدة في كتابه شرح شذور الذهب، ولهذا العنوان دلالات عميقة لابد من شرحها شرحا وجيزا، فالشذور هي «ما يلفظ من الذهب والمعدن من غير إذابة، ويطلق أيضا على الغرز الذي يفصل بين حبات العقد ونحوه كما على اللؤلؤ الصغير»[1]، وهذه القواعد انتظمت واصطفت مثل الغرز واللؤلؤ المنظوم ببريقها في يسر علما وجمالا.

-وأول ما يحيل إليه في تعريفنا لشذور الذهب، قول ابن هشام في مقدمة كتابه: «هذا كتاب شرحت به مختصري المسمى شذور الذهب، وجمعت به شوارده ومكنت من أزايده وزائده قصدت فيه إلى إيضاح العبارة وإلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى ألف المباني والأقسام وإلى نشر القواعد والأحكام»[2]، فكتابه يتحدث عن الشرح والإيضاح وإبانة القواعد.

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار المعارف، مصر، ط2، 1998، ص7.

[2]- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المكتبة العمرية، بيروت، صيدا، ط1، 1986، ص91.

2-ترجمة ابن هشام الأنصاري:

هو « الإمام العالم العلامة عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري الخزناجي الشافعي الحنبلي الملقّب بجمال الدين والمكنى بأبي محمد، ومحمد هو أكبر ولديه»[1]، « ولد ابن هشام بالقاهرة في شهر ذي القعدة من سنة 708ه/1306م، ونشأ فيها وتوفي ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة 761ه/1360م، فدفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة»[2]، « ويظهر أنّ ابن هشام كان يتمتع بكاء خارق، وذاكرة قويّة، فقد استطاع أن يبرز في عدّة علوم، ومنها النحو والفقه، والأدب، والتفسير، واللغة، وأن يفوق الأقران بل الشيوخ»[3].

وتتلمذ "ابن هشام" على شيوخ عصره من علوم العربية والفقه والحديث والتفسير والقراءة ومنهم: الشيخ شمس الدين محمد بن نمير المعروف بابن السّراج، والشيخ تاج الدّين علي بن عبد الله التبريزي... وغيرهم، أمّا تلامذته فلا تذكر التراجم في مواضع ترجمته سوى أنّه تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ومنهم: ابنه محمد اللخمي، وإبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق...وغيرهم، و«كان ابن هشام عالما ورعا، فلم يتّهم باعتقاده، ولا بتدينه، ولا بسلوكه، وكان على مذهب الشافعية، وتفقه في هذا المذهب، لكنّه ما لبث أن تحنبل، فحفظ مختصر الخرقي فيدون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين»[4].

ويعدّ «ابن هشام الأنصاري (ت 761ه) واحدا من جهابذة اللغويين العرب، الذين كان لهم الأثر البارز، والدور الواضح في إرساء معالم النحو العربي، وسبك قواعده وتسييره، وقد تفوق هذا العالم لفذ في هذا الشأن

[1]- عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، وزارة الأوقاف السعودية، 2009، ص5.

[2]- المصدر نفسه، ص6.

[3]- المصدر نفسه، ص6.

[4]- المصدر نفسه، ص9.

على أقرانه وكل من تقدمه وشغل كل من بعده، وهو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف، بن أحمد بن عبد الله بن هشام بن جمل، أبو محمد الأنصاري المصري المشهور ب ابن هشام الأنصاري، وقيل أنه خزرجي حملا على ما ذهب إليه الشيخ محمد الأمير في حاشيته (مغني اللبيب)»[1]، وظاهر القول أنه ينحدر من سلالة القوم الذين آووا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعزروه واتبعوا النور الذي جاء به من عند الحق، فساهم أنصار أولهم أبناء الأوس والخزرج[2].

3-مكانته العلمية:

تبوأ "ابن هشام الأنصاري" مكانة علمية خاصة في أواسط العلماء الذين عاصروه، أو الذين اطلعوا على سيرته الحافلة بالإنجازات، وعلى الزخم الهائل الذي خلفه من مؤلفات، فقد قال عنه ابن خلدون: «مازلنا ونحن بالمغرب، نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له (ابن هشام) أنحى من سبويه»[3]، إنه ذلك النحوي الفذ، الذي قلما جاءت به الأزمان، والذي ذاع صيته في سماء العالم العربي.

فابن خلدون لخير دليل على مكانة ابن هشام النحوي عند العلماء، إذ قر بغزارة علمه، ورفعة قدره في صناعة النحو العربي وإرساء معالمه، «وقد خلف ابن هشام الأنصاري مجموعة من المؤلفات التي تتم على سعة اطلاعه وعلمه الوفير وجهده الوفير في سبيل علوم العربية، بصفة عامة والنحو العربي بصفة خاصة، ومن بين ما ألف نذكر

[1]-ابن هشام الأنصاري، اعتراض الشرط، تح: عبد الفتاح الحموز العمار، عمان، ط1، 1986، ص8.

[2]-ينظر: يوسف عبد الرحمان الضبع، ابن هشام الأنصاري وأثره في النحو العربي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998، ص16.

[3]-ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد بن خلدون)، المقدمة، تح: أ. م كاترميس، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة باريس، 1858، م1، ص258.

الإعراب»[1]، من قواعد الإعراب في الأسئلة له فيه مصدر وشرحه خالد الأزهري، كتاب الألغاز، وهو كتاب في المسائل النحوية صنفه الخزانة السلطان الملف الكامل، طبع في مصر.

ولقد اقتضت نواميس الكون أن يكون لكل موضوع للدراسة هدف وغاية يصبو إليها الدارس من خلال تأليفه، وقد أشار أبي هشام الأنصاري في مطلع كتابه إلى هدفه إذ يقول: "وقصدي بذلك تدريب الطالب وتعريفه للسلوك أي أمثال هذه المطالب[2]، وظاهر القول أن هدف ابن هشام الأنصاري من تأليفه كان تعليميا، فالكتاب موجه لتدريب الطلاب على قواعد النحو وأحكامه، وليس ذلك بغريب، فشذور الذهب من المصنفات النحوية التي ألفت لتيسير النحو، وتسهيل قواعده، ليكون في متناول طلبة العلم المقبلين على تعلم العربية.

4- منهج التيسير في كتاب شذور الذهب:

انطلق ابن هشام في كتابه شرح شذور الذهب من فكرة التسيير والتبسيط لقواعد النحو العربي وتذليلها، ليسير الكتاب بمثابة الدليل الواضح للطلاب يمكنهم من تحصيل قواعد النحو العربي، ولتحقيق هذه الغاية النبيلة، استند إلى مجموعة من الآليات التي من شأنها استيعاب مبتغاه، والظفر بهدفه، ولعل من أهم هذه الآليات التبويب الذي انفرد به هذا اللغوي الفذ عن أبناء عصره، يقول ابن هشام الأنصاري في هذا الصدد: «...ولّما فرغت من تفسيره –النحو–شرعت في تقسيم لم أسبق إليه...»[3]، كما نجده يستند إلى تعاريف السيرة والشروح البسيطة والشواهد المتنوعة، سواء أكانت من كلام العرب، أم من القرآن الكريم لتحميل قواعد النحو العربي بأبسط الطرق وأوضح الحلل.وسنقف هنا إلى كل باب انتهجه ابن هشام في سبل تيسير النحو لتستقرأها.

[1]–أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ، ص10، 11، 12.

[2]– المصدر نفسه ، ص9.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص67.

استند ابن هشام الأنصاري في النحو العربي إلى منهج لم يسبق إليه، إنه سهل المسلك، خال من كل تعقيد حيث بوّب الوحدات النحوية بحسب الحركة الإعرابية، فجاءت أبواب كتابه منظمة على النحو الآتي:

أ-باب المرفوعات: ويضم عشرة أنواع وهي:

1-الفاعل، 2-نائب الفاعل، 3-المبتدأ، 4-خبر المبتدأ، 5-اسم كان وأخواتها، 6-اسم أفعال المقاربة، 7-خبر إن وأخواتها، 8-اسم الحروف العاملة عمل ليس، 9-خبر النافية للجنس، 10-المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم.

وهكذا حصرها كما ذكرناها في السابق مرتبة في أقسام لكل منها وأحكامها، شارحا إياها شرحا مفصلا شافيا، ويقول ابن هشام في حديثه عن باب المرفوعات: «ثم قلت، باب المرفوعات عشرة»[1]، ثم أخذ يحصيها وأول المرفوعات التي ذكرها الفاعل، و«هو ما قُدِمَ، وشَبَّهَهُ عليه وأسند إليه على جهة قيامه به، ووقوعه منه، (كل عَلِمَ زيدُ) و(ضرب عمرو) و (مختلف ألوانه) »[2].

وبعد أن أشار إلى الفاعل أخذ يبرر سبب بدأه تبويب المُعربات بالمرفوعات إذ يقول: «شرعت هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات لأنها أركان الإسناد»[3]، فابن هشام الأنصاري أخذ بفكرة عقلية وهي تطبيق الوحدات النحوية بسبب الحركة الإعرابية، وكانت هذه الفكرة الأساس الذي بنى عليه تبويبه، ثم انتقل إلى الحديث عن المبتدأ باعتباره أحد المرفوعات فيقول: «الثالث من المرفوعات المبتدأ أو من المبتدأ وهو نوعان، مبتدأ له خبر وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر له مرفوع يغني عن الخبر...ويشترك المرفوعات في أمريين: أنهما مجردان

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص198.

[2]-المصدر نفسه، ص158.

[3]-المصدر نفسه، ص158.

من العوامل اللفظية، والثاني أن لهما عاملا معنويا-وهو ابتداء-ويفترقان في أمريين: المبتدأ الذي له خبر ولا يحتاج لشيء يعتمد عليه»[1].

ومن المرفوعات التي تطرق لها كان وأنواعها يقول: «الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها وهي: أمسى، وأصبح، فظل، فتئ، انفك، وصلة بما الواقية دام»[2]، ثم استرسل في الحديث عن العمل الإعرابي لكان وأخواتها يقول: «اسم كان وأخواتها، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر، فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة، وفاعلهن مجازا، ويتعين الخبر ويسمى خبرهن حقيقة، ومفعولهن مجازا»[3]، بعدها شرع في ذكر أقسامها وأحكامها في قالب قواعد يسوده اليسر والسهولة لتقسيم هذه القواعد إلى ذهن متعلميها، كانت هذه من النماذج المرفوعات عند ابن هشام، والتي توحى في عرضها التقليل والشرح، والتيسير بكل حيثياتها.

إنّ هذا التبويب كان جنينا في كتاب ابن السراج، وكتبت له الولادة في عصر ابن هشام، إذ لم يكن النحو مبوبا على هذا النهج أيام سيبويه، و«ذهب بعض القدماء إلى أن الكتاب ليس له نسق يجري عليه في ذكر أبوابه، إذ جاء المبتدأ بباب (علم ما الكلم من العربية) ثم (لهذا باب كذا) إلى آخر كتاب ليس فيه ترتيب»[4]، فالبرغم من أن الكتاب كان كما أطلق عنه (قرآن النحو) إلا أنه صَعْبُ المأخذ عسير الفهم؛ لأن لغة ذلك العصر ليست لغتنا في الحاضر، فاللغة كانت حية ، لذا سعى اللغويين بعد سيبويه إلى شرح الكتاب، فظهرت له شروح عديدة، فسيبويه قعد النحو ومن جاء به بعده حاولوا شرحه وتبسيطه ولنقل تيسيره.

---

[1]-المصدر نفسه، ص180.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص184.

[3]- المصدر نفسه، ص185.

[4]-نوفل إسماعيل صالح، غادة غازي عبد المجيد، منهج سيبويه في ترتيب الأبواب النحوية في الكتاب، مرجع سابق، مجلة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، العدد 8، 2015، ص385.

ب-باب المنصوبات:

بعد أن عرض "ابن هشام" باب المرفوعات انتقل إلى الحديث عن المنصوبات، وقد علّل سبب تقديم المرفوعات عن المنصوبات بقوله: «...وبنيت بالمنصوبات لأنها فضلات غالبا»[1]، والمنصوبات التي أخرجها ابن هشام في هذا الباب خمسة عشر ناصبا، فيقول: «المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا، وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها»[2].

وعليه فابن هشام بدأ في عرضه للأبواب بالأصل، فالفرع وبأقوى العوامل فأضعفها عملا، وهذا يوحي بدقته المتناهية في ترتيب وتصنيف الوحدات النحوية، و من النحويين «من اعتمد على تقسيم الكلمات إلى عمدة وفضلات في ترتيب موضوعات النحو في كتبهم، ومنهم السيوطي (ت 911ه) في كتابه صمع الجوامع»[3]، وبالمقارنة بين منهج ابن هشام وما انتهجه السيوطي، نجد أن ما جاء به ابن هشام أكثر دقة وأقرب إلى ذهن المتعلم؛ لأن منهج السيوطي يبدو معقدا في هيأته صعب المأخذ في بعض المواضع.

وأول ما بدأ به في عرضه للمنصوبات المفعول به «فوافق بهذا الفارسي وجماعة منهم صاحبنا المقرب والتسهيل، وخالف الزمخشري وابن الحاجب اللذان بدآ بالمفعول المطلق ثم شرح سبب وجهته بأن المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس»[4]، وبهذا فقد أحاط بكل ما يتعلق بالمفعول به من أحكام نحوية تفصيلا وتحليلا، ليبدي معالمه في حلل واضحة جلية، وقد تطرق لكل المفاعيل «المفعول المطلق وهو المصدر

[1]-ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص213.

[2]- المصدر نفسه، ، ص213.

[3]-نوفل إسماعيل صالح: منهج سبويه في ترتيب الأبواب النحوية في الكتاب، مرجع سابق، ص16.

[4]-ينظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ، ص213.

الفضلي المؤكد لعامله أو المُبيِّن لنوعه أو عدده»[1]، ثم انتقل للحديث عن المفعول له ويقول: «ويسمى المفعول لأجله أو المفعول من أجله: هو ما اجتمع فيه أربعة أمور هي:

"أن يكون مصدرا.

أن يكون مذكور للتعليل.

أن يكون المعلل به حدثا مشار له في الزمان.

أن يكون مشاركا له في الفاعل»[2].

وعن المفعول فيه يقول: «هو ما ذُكر فضله لأجل أمر وقع فيه، من زمان مطلقا، أو مكان مبهم، أو مفيد مقدارا، أو مادة علمية...ويسمى الظرف»[3].

-وأنهى عدة للمفاعيل بالمفعول معه، يقول: «وهو الاسم الفظة التالي ولو للمصاحبة، مسبوقة بفعل أو ما في معناه أو حروفه»[4].

ومن المنصوبات التي ذكرها أيضا الحال «وهو وصف فضله مَسُوق لبيَان هيئة صاحبه، أو تأكيده، وتأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله، ويأتي من الفاعل، ومن المفعول، ومنهما مطلقا، ومن المضاف إليه»[5]؛أي أنه ربط الحال بالمفعول؛ حيث قال الزمخشري: «يشبه الحال بالمفعول به، حيث أنه فضلة مثله، جاءت بعد الجملة، ولها

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ، ص229.

[2]- المصدر نفسه ، ص227.

[3]-المصدر نفسه، ص230.

[4]-المصدر نفسه، ص237.

[5]-المصدر نفسه، ص336.

بالظروف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيه لأن الحال يقع فيه الفعل، إذ المجرد في وقت الضحك في: جاء زيدُ ضاحكاً فأشبهت ظرف الزمان»[1]، لذا نجد ابن هشام في ترتيبه للمنصوبات أتبع المفاعيل بالحال، فالتمييز، فاسم إنّ وخبر كان، والمثنى ثم اسم لا؛ لأن هذه المنصوبات مشبهة بالمفعول في لفظها، وهكذا بنى ابن هشام باب المنصوبات من الأسماء وفق طريقة مبتكرة من شأنها أن تذلل النحو العربي، وتبسط قواعده لتمكن المتكلم من فهمها وتحميلها.

ج-باب المجرورات:

المجرورات في عرف ابن هشام هي ثالث الأبواب النحوية، وقد علل سبب تأخيره لها في قوله: «...وختمت بالمجرورات لأنها تابعة في العُمدية والفضلية لغيرها...»[2]، ثم شرع ابن هشام في تقسيم هذه المجرورات إلى[3]:

- مجرور بالحرف.

- مجرور بالإضافة.

- مجرور بمجاور.

وقد علل ابن هشام سبب بدأه بالمجرور بالسبب، إذ يقول: «وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل، وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا في العاملة، وإنما العامل عامل المتبوع، ولذلك في غير البدل، وعامل محذوف في باب البذل، فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة»[4]، والملاحظ أن

[1]-الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ص77.

[2]-ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص378.

[3]-المصدر نفسه، ص318.

[4]-المصدر نفسه، ص318.

ابن هشام ينتقل من الكل إلى الجزء مدعما ذلك ببراهين من شأنها أن تكون معنا طيبا يجذب المتعلمين للإقبال عليها، وإحاطتها فهما وعلما، ومن هنا نجد أن ابن هشام أدى مهمة الواضع النحوي ذلك أن مهمة الواضع تقسيم صور الكلام والألفاظ، والفصل المنهجي بين الألفاظ المشابهة، المؤدية نتيجة التسرع في فهم المعنى الموضوع له اللفظ إلى الحكم بالتساوي والتماثل، وقد قسم الحروف الجارة إلى ستة أقسام هي:

-حروف تجر الظاهر والمظهر (الكاف حتى الواو).

-حروف تجر الظاهر (التاء تجر لفظ الله عز وجل، وربا مضاف إلى الكلمة أو إلى الباء).

-حروف تجر لفظين بعينهما (كي تجر ما الاستفهامية، ولأن المضمرة).

-حروف تجر فردا خاصا من الظواهر أو نوعا خاصا، (منذ، مد تجر اسم الزمن المعين).

-حروف تجر نوعاً خاصاً من الظواهر، (رُبُ وتجر ضمير غيبية مفرد مذكر).

-حروف تجر نوعاً خاصاً من المضمرات ونوعاً خاصاً من المظهرات (مِن، إلى، على، والباء واللام والنفي).

5- خصائص الكتاب شرح شذور الذهب:

- مراعاة حال المتعلم الذي لا يمكنه أن يعي بعض التعريفات التي تتشابك فيها الوحدات التركيبية.

- الميل إلى الإيجاز ووقوع ألفاظ مستقلة.

- ملائمة الأسلوب أكثر من غيره.

ثانيا- كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام:

هذا الكتاب لعالم النحو وإمامه جمال الدين بن هشام الأنصاري، وقد عرفناه سابقا، لكن لأهمية هذا المؤلف آثارنا الحديث عنه مؤلفا ثانيا من مؤلفات ابن هشام الأنصاري التي أسهمت بشكل بارز في تيسير تعليمية النحو العربي قديما وحديثا، فهذا الكتاب بحق قمة كتب النحو، فهو مرشد للطلاب والأساتذة على حدّ سواء، ففيه من الكتب النحوية والمسائل العلمية الأدبية الشيء الكثير.

1-منهج ابن هشام في كتابه قطر النّدى وبل الصّدى:

إنّ الباحث المدقق في كتب ابن هشام يجد أنّ منهجه النحوي قام على الأسس التالية:

أ-« جعل القرآن الكريم المصدر الأوّل والأساسي في بناء القواعد النحوية وتصحيح الأساليب العربية، جاعلا أحيانا الآيات القرآنية محور إعراب وميدان تدريب ومجال تأويل وتخريج»[1]، و هذا هو اللافت في كتبه النحوية عموما، حيث تضمن كتابه قطر الندى وبل الصّدى ما يزيد على الثلاثمئة آية أو جزءا منها، و« أنّ اعتماد ابن هشام على القرآن الكريم لم يكن في اتجاه واحد، إذ استند على قسم من الآيات لتثبيت من الآيات ما دار حولها من نقاش وجدل»[2].

ب-الاستناد على بعض القراءات لبناء بعض القواعد النحوية، وتخريج قراءات أخرى على وجوه ترتضيها اللغة.

ج-الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فكان ابن هشام بهذا الأمر مخالفا بعض النحويين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث وبحجة أنه قد يروي بمعناه لا بلفظه، وقد استشهد في كتابه "قطر الندى وبل الصّدى" سبعة

[1]- عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ج1،مؤسسة علي جراح الصباح، 1978، ص202.

[2]- محمد سمير نجيب اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978، ص144.

عشر حديثا مثل: قال صلى الله عليه وسلم: «منْ توضأَ يوم الجمعةِ فبِهَا ونِعْمت، ومن اغتسَل، فالغُسل أفضل» وغيرها من الأحاديث.

د-الإكثار من الشواهد الشعرية ففي كتابه هذا استشهد بمئة وخمسون مثل:

« نسغ لِي الشّراب، ومنت قبْلاأكادُ أغصُّ بالماءِ الفراتِ»[1]

وقوله أيضا:

«أيا جارتي ما أنصف الدّهرُ تعالي أقاسمك الهموم تعالي»[2]

ه-عدم الالتزام بمدرسة نحوية معينة، فابن هشام رغم جنوحه للمذهب البصري عموما، كان يأخذ الكوفيين أوغيرهم إذ رأى أنّ أدلتهم أقوى من أدلة البصريين، وعرض آراء العلماء في المسألة النحوية الواحدة، واتخاذ المنهج التعليمي في عرض الموضوعات وتبويبها وتفصيلها، فابن هشام يتوجه بكتبه إلى دراستي العربية بشكل عام، ومتعلميّ النحو بشكل خاص، و«اعتمد ابن هشام أسلوبا سهل الألفاظ والعبارات، واضح التركيب، متسلسل الأفكار مع بعض الاستطرادات أحيانا، كل ذلك مع تقسيم واضح لأبواب النحو التزمه في الكتاب الذي بين أيدينا وفي غيره، يبدأ بالحديث عن الكلمة وأقسامها، فالمعرب والمبني، فالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات، فبعض أبواب النحو المختلفة، وهذا التقسيم والتبويب هو السائد اليوم في معظم الكتب النحوية»[3].

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص37.

[2]- المصدر نفسه ، ص46.

[3]- المصدر نفسه، ص20.

و«اعتماد ابن هشام الأسلوب السهل المبسط دفع بعض الباحثين إلى اتّهامه بأنّه كان بترخص غير القليل في الاستخدام اللغوي والتعبير»[1]، وإذا تتبعنا ما أخذ عليه في الأسلوب نجده يعود إلى الأمور التالية:

أ-استخدامه اللام الجارة بين العامل ومفعوله، كما في قوله في مقدمة كتابه " شذور الذهب" « والرافعين لقواعد الدين»[2]، و«استخدامه كلمة "اعتبرنا" بمعنى عددنا»[3]، و« استخدامه التأكيد قبل المؤكد، كأن يقول:" نفس المسألة" بدل أن يقول: " المسألة نفسها"»[4].

ب- أما استخدامه اللام الزائدة مع المفعول به، فهو عليها، فقد قال النحاة: إنّ اللام الجارة تزاد مع المفعول به بشرطين: أولهما أن يكون العامل متعديا إلى مفعول به واحد، والثاني أن يكون ضَعُف بتأخيره كقوله تعالى: «يأيُّها المَلأُ أفتُوني في رُؤْيَاي إن كنتم لِلرُّؤَيَا تَعبَرونَ» سورة يوسف، الآية 43، أو بفرعيّته نحو قوله تعالى: «فعّال بما يريد» سورة البروج، الآية 16.

ج-«واستخدامه كلمة الاعتبار بمعنى العدو الحسبان فهو استعمل مولد»[5]، وأما استخدام للتأكيد قبل المؤكد في قوله: " نفس المسألة" فقد استخدم هذا الأسلوب كثير من اللغويين، كما أجازه آخرون.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص20.

[2]- المصدر نفسه، ص20.

[3]- ابن هشام الأنصاري وبركات يوسف هبود، شرح شذور الذهب ، ص14.

[4]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص14.

[5]-المصدر نفسه، ص21.

2-بعض من أبواب قطر الندى وبل الصدى:

أ-الكلمة وأقسامها:

قال ابن هشام: « تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة وفي الاصطلاح على القول المفرد»[1]، ويقصد ابن هشام من هذا أنّ الكلمة قول مفرد، فالمراد بالقول اللفظ الدّال على مثل: " رجل، وفرس"، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دلّ على معنى مثل: " زيد"، أم يدلّ نحو: " ديز" مقلوب "زيد" وقد تبيّن أنّ كلّ قول لفظ، ولا ينعكس، والمراد بالمفرد هو مالا يدلّ جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو:" زيدٍ" فإنّ أجزاءه، وهي: الزاي والياء والدّال إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل عليه، بخلاف قولك: " غُلامُ زيدٍ" فإنّ كلاّ من جزئيه وهما " الغلام، وزيد" دال على جزء معناه، فهذا يسمى مركبا لا مفردا.

قال ابن هشام: « لما ذكرت حدّ الكلمة، بيّنت أنّها جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف، والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء، فإنّ علماء هذا الفنّ تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه»[2]؛ وتنقسم الكلمة إلى ثلاثة أنواع هي: الاسم، والفعل، والحرف، فأمّا الاسم فيعرف بأل مثل: " الرّجلُ"، وبالتنوين مثل: "رجلٍ"، و بالحديث عنه كتاء ضربتٌ، وللاسم ثلاث علامات؛ علامة من أوله وهي الألف، واللام مثل: " الفرس، والغلام"، وعلامة من آخره، وهي التنوين، وهو نون زائدة، ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا، لغير توكيد نحو: " زيد، رجل، حينئذٍ، ومسلمات، فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين في آخرها، وعلامة معنوية وهي الحديث عنه مثل: " قام زيد"، فزيد هو اسم؛ لأنّك حدّثت عنه بالقيام، وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم، ولا يلحقها التنوين ولا غيرها من العلامات التي تُذكَر للاسم، سوى الحديث عنها فقط، والاسم هو ما دلّ على مسمى من دون اقتران بزمان أو بمكان وسيذكر

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص27.

[2]- المصدر نفسه ، ص28.

"ابن هشام" علامات الاسم على حدة، ولعل ذلك يعود إلى رغبته في التسهيل وخاصّة على المبتدئين، ويظهر أنّ ابن هشام يرى أنّ "أل" بكاملها هي أداة التعريف، ومن المعروف أنّ بعضهم يرى أنّ "اللام" وحدها في "أل" هي أداة تعريف، فلو قال المؤلف أداة التعريف مكان الألف واللام لشمل ذلك كلّه.

قال ابن هشام: « وهو ضربان: معرب: وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه " كزيدٍ"، ومبني وهو بخلافه: "كهؤلاء" في لزوم الكسر، وكذلك "حُدَامِ وأمسِ" في لغة الحجازيين، وكأحد عشر وأخواته في لزوم الفتح، و"كقبلُ وبعدُ" وأخواتهما في لزوم الضم، إذ حذف المضاف إليه ونُوي معناه وكمن، وكم في لزوم السكون، وهو أصل البناء»[1]؛ يقصد "ابن هشام" أنّ الاسم ينقسم إلى قسمين معرب ومبني، حيث قدّم المعرب؛ لأنّه الأصل، وأُخرَّ المبني لأنّه الفرع، فالمعرب هو ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيدٍ تقول:" جاءني زيدٌ"، ورأيتُ زيدا"، ومررتُ بزيدٍ"، فإنّ آخر" زيد" تغيّر بالضمة، والفتحة، والكسرة بسبب ما دخل عليه من من "جاءَني"، والمبني هو الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير أخره بسبب ما يدخل عليه مثل: " هؤلاءِ" في لزوم الكسر، وحذامِ، وقطَامِ، وأمسِ فباب حذام ونحوه، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا فيقولون: " جاءني حذامِ، ورأيتُ حذَامِ، ومررت بحذَامِ، وبعد ما ذكر ابن هشام المبني على الكسر، ذكر المبنيعلى الفتح ومثّله بأحد عشر وأخواته تقول: " جاءني أحد عشر رجلا، ورأيتُ أحدَ عشر رجلا، ومررت بأحدَ عشر رجلا" بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول في أخواته، إلاّ اثني عشر فإنّ الكلمة الأولى منه تعرب بالألف رفعا وبالباء نصبا وجرا، تقول: "جاءَني اثنتا عشرة رجلا، ورأيت اثني عشر رجلا، ومررت باثني عشر رجلا" بعدها ذكر ابن هشام المبنيعلى الضم ومثله "بقبلُ وبعدُ" وأشار أنّ لهما أربع حالات، إحداهما أن يكون مضافين، فيعربان نصبا على الظرفية، أو خفضا بمِن، تقول: "جئتك قبلَ زيد وبعدَه" فتنصبهما على الظرفية، "ومن قبلِه ومن بعدِه"،

[1]– ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص30.

فتخفضهما " بمِن"قال الله تعالى: {كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ{42}} (الحج/42)، وقوله:{فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ{6} } (الجاثية/6) ،و{مِن بَعْد مَا أَهْلَكْنَ االْقُرُونَ الْأُولَى {43} } (القصص/43).

أما الحالة الثانية هي أن يحذف المضاف إليه، وينوى ثبوت لفظه فيعربان وينونان لنية الإضافة، والحالة الثالثة أن يقطعا عن الإضافة لفظا، ولا يُنوى المضاف إليه فيعربان لكنهما لا ينونان لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات، فتقول:"جئتك قبلا وبعدا، والحالة الأخيرة وهي أن يُحذف المضاف إليه، ويُنوى معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على الضم قال تعالى: {لِلَّهِ الْأَمْرُمِن قَبْلُ وَمِن بَعْد وَيَوْمَئِذ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ{4}} (الروم/4).

وقال ابن هشام: «وأمّا الفعل فثلاثة أقسام ماض، ويعرف بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤه على الفتح، كضربَ إلاّ مع واو الجماعة، فيضمّ كضربوا، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيسكّن كضربت، وأمر ويعرف بدلالته على الطلب، مع قبوله ياء المخاطبة، وبناؤه على السكون كاضرِب ومضارع ويُعرف بلَم وافتتاحه بحرف من حروف"نأيتٌ " نحو: نقومٌ، وأقوم، ويقوم، وتقوم ويضم أوّله إن كان ماضيه رُبّاعيا كيُدَحْرِجٌ، يُكرِمٌ"»[1].

فلما فرغ ابن هشام من ذكر علامات الاسم وأقسامه، شرع في ذكر الفعل، فذكر أنّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر وذكر لكل واحد منها علامتُه الدّالة عليه، وحكمه الثابت له من بناء وإعراب، وبدأ من ذلك بالماضي، وذكر علامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة مثل: "قام، وقعدَ" تقول:" قامَتْ، وقعَدَتْ" وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح، وقد يخرج عنه إلى الضم، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك:" قاموا، وقَعدوا" أو (إلى) السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك:" قمتُ، وقُمنا، وقَعَدنا"، والنسوة " قُمنَ، وقَعَدن"، بعدها ذكر علامات فعل الأمروهي مركبة من مجموع شيئين وهما دلالتهما على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة، وذلك نحو:"قُم" فإنّه دالّ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة " قومي"

[1]– ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص41.

وكذلك: " أقعُدْ، أقعُدْي، واذهب اذهِبْي، قال الله تعالى:{ فكلي واشربي وقري عينا{26} } سورة مريم، الآية 26، فلو دلت الكلمة على الطلب و لم نقتل ياء المخاطبة نحو: "صهْ " بمعنى " اسكت"، و"مَهْ" بمعنى اكفف، أو قبلت ياء المخاطبة و لم تدلّ على الطالب نحو:" أنت يا هند تقومين وتأكلين" لم يكن فعل أمر، ثم بيّن أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون مثل:" اضرِبْ، واذهبْ"، وقد يبنى على حذف آخره، وذلك إن كان معتلا نحو: "اغزِ، اخْشِ، وارمِ"، وقد يبنى على حذف النون، وذلك إذا كان مسندا لألف الاثنين نحو:"قوما"أو واو والجمع نحو:"قومُوا" أو ياء المخاطبة نحو: "قومِي"، فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضا، كما أنّ للماضي ثلاثة أحوال.

وذكر "ابن هشام" المضارع وذكر أنّ علامته أن يصلح دخول "لَمَ" عليه نحو: قال تعالى:{ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ {3} وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ{4 }} سورة الإخلاص، الآية 2، 3، ولا بد أن يكون في أوله حرف من حروف "نأيت" وهي النون، والألف، والياء، والتاء، نحو: " تقومٌ، وأقومٌ، ويقومٌ، وتقومٌ" ونسمي هذه الأربعة " أحرف المضارعة"، وقال "ابن هشام":« وأمّا الحرف فيعرَفٌ بأنّ لا يقبَل شيئا من علامات الاسم والفعل نحو: "هلْ، وبلْ" وليس منه مهما، وإذا ما، بل ما المصدرية، ولّما الرابطة في الأصحّ»[1]، فالحرفهو أن يُعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم، ولا علامات الفعل نحو: "هلْ، وبلْ" فإنّهما لا يقبلان شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال، فانتفى أن يكون اسمين، وأن يكونا فعلين، وتعيّن أن يكونا حرفين، إذ ليس لنا إلاّ ثلاثة أقسام، وقد انتفى اثنان، فتعيّن الثالث فأمّا " إذما" فاختلفوا فيها، فإذا قلت: " إذ ما نقم أقُم" فمعناه: "إن تقم أقم" و"مهما" فزعم الجمهورأنّها اسم بدليل قوله تعالى: {وَقَالُواْ مَهْمَ اتَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ {132} } سورة الأعراف، الآية 132، فالهاء من "به" عائدة عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، و"ما" المصدرية فهي التي شبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى: {ودّوا ما عتكم {118 }} ، وأمّا "لّما فإنّها في العربية على ثلاثة أقسام: نافية بمنزلة "لم" نحو: {كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ{23}} سورة عبس، الآية23، بمنزلةإلاّ نحو قولهم: "عزمتٌ عليك لّما فعلتَ

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص49.

كذا"؛ أي إلاّ فعلت كذا، أي ما أطلب منك إلاّ فعل كذا، والثالث أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره، نحو: "لّما جاءني أكرمْتُهُ" فإنّها ربطت وجوه الإكرام بوجود المجيء.

ذكر لنا "ابن هشام" في باب الكلمة وأقسامها الاسم، والفعل، والحرف وذكر علامة كل منهما باختصار وإيجاز، و لم يكثر من الشواهد فيه وذلك من باب التيسير والاختصار في النحو.

أمّا الكلام فقال "ابن هشام" فيه:« والكلام لفظ مفيد»[1]؛ ويقصد بالكلام لفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك، فالأول نحو: " رجُلٍ، وفرسٍ"، والثاني: كالضمير المستتر نحو:" اضرب، واذهبْ"، المقدّر بقولك:"أنت"، ويقصد بالمفيد ما يصِحُّ الاكتفاء به نحو:"قام زيدٌ" كلام، لأنّه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت:" زيدٌ قائمٌ" مثلا، فليس بكلام؛ لأنّه وإن صح الاكتفاء لكنه ليس بلفظ وكذلك إذ أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنّه ليس بلفظ، فتحدث "ابن هشام" عن تعريف الكلام و لم يكثر من الشواهد فيه من باب الاختصار.

ب-أنواع الإعراب وعلاماته:

وقال "ابن هشام": «أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب في اسم وفعل نحو:" زيدٌ يقوم" و"إنَّ زيدا لن يقومَ"، وجرّ في اسم نحو:"بزيدٍ"، وجزْم في فعل نحو: "لم يقمْ "، فيرفعٌ بضمة، وينصب بفتحة، ويجرّ بكسرة، وجزم بحذف حركة»[2]، فالإعراب أثر ظاهر أو مقدّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة.

والظاهر كالذي في آخر" زيد" في قولك: " جاءَ زيدٌ"، و"رأيتُ زيدا"، و"مررت بزيدٍ"، والمقدّر كالذي في آخر"الفتى" في قولك: "جاءَ الفتى"، و"رأيتُ الفتى"، و"مررتُ بالفتى"، فإنّك تقدّر الضمة في الأول، والفتحة في

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص54.

[2]- المصدر نفسه، ص56.

الثاني والكسرة في الثالث لتعذر الحركة فيهما، وذلك المقدّر هو الإعراب، والإعراب جنسٌ تحته أربعة أنواع: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، تقول: "زيد يقوم"، "إنّ زيدا لن يقومَ"، وقسم يختص به الأسماء وهو الجرّ، تقول:"مررت بزيدٍ" وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم، تقول:" لم يقمْ".

وقال ابن جني: « والإعراب أربعة أضرب: رفع، ونصب، وجرّ، وجزم، فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، والجرّ يختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال، والجزم يختص بالأفعال، ولا يدخل الأسماء»[1]، فعلامات الإعراب الأصلية هي: الرفع، والنصب، والجرّ، و الجزم، فالرفع عبارة عن اختصاص الآخر بالضمة التي يحدثها العامل، والنصب هو اختصاص الآخر بالفتحة التي يحدثها العامل والجرّ هو اختصاص الآخر بالكسرة، والجزم، اختصاص الآخر بالسكون والحذف اللذين يحدثهما العامل.

قال "ابن هشام": « ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدلّ عليها، وهي ضربان: علامات أصول، وعلامات فروع»[2]؛ فالعلامات الأصلية الأربعة هي: الضمة للرّفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، وحذف الحركة للجزم، والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب خمسة في الأسماء، واثنتان في الأفعال منها: الواو للرفع، والألف للنصب (الأسماء الستة)، والياء للنصب(المثنى والجمع)، وقد تحدث "ابن هشام" باختصار وتفصيل في هذا الباب، فذكر أنواع الإعراب وعلاماته و لم يكثر من الشواهد كثيرا.

[1]- ابن جني، اللمع في العربية، ص17.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص56.

1-النكرة والمعرفة:

قال "ابن هشام": «الاسم ضربان: نكرة وهو ما شاع في جنس موجود " كرجلٍ"، أو مقدر"كشمس"، ومعرفة وهي ستة: الضمير، وهو ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو إما مستترك المقدر وجوبا في نحو:"أقومُ، وتقومُ" أو جوازا في نحو:" زيدٌ يقومُ" أو بارز»[1]، ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة وهي الأصل ومعرفة وهي الفرع، لذلك قدّم النكرة وأخر المعرفة، فأمّا النكرة فهي عبارة عمّا شاع في جنس موجود أو مقدّر، فالأول كرجلٍ، فإنّه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم الاسم صادق عليه، والثاني "كشمس"، فإنّها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا يستح ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أنّ رجلا كذلك، وإنّما تختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد لا في الخارج، ولو وُجدت لكان هذا اللفظ صالحا لها، فإنّه لم يوضع على أن يكون خاصا "كزيد، وعمرو".

وإنّما وضع أسماء الأجناس وأما المعرفة فإنّها تنقسم إلى ستة أقسام: القسم الأول: الضمير، وهو أعرف الستة، ولهذا بدأ به وعطف بقية المعارف عليه "بثّمَ"، وهو عبارة عما دلّ على متكلم "كأنا"، أو مخاطب "كأنت"، أوغائب "كهو"، وينقسم إلى مستتر وبارز، لأنّه لا يخلو إما أن يكون له صورة في اللفظ أولا، فالأول: البارز كتاء "قمتُ" ، والثاني: المستتر كالمقدّر في نحو قولك:"قمْ"، ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار فأمّا المستتر، فينقسم باعتبار وجوب الاستناء وجوازه إلى قسمين: واجب الاستتار وجائزه، ونعني بواجب الاستتار هو ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة"كأقوم" أو بالنون " كنقوم"، أو بالتاء "كتقوم"، ونعني بالمستتر جوازا هو ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو: " زيد يقوم"، وأما البارز فإنّه ينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين متصل ومنفصل، فالمتصل هو

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص96.

الذي لا يستقل بنفسه كتاء "قمتُ"، والمنفصل هو الذي يستقلّ بنفسه، كأنا، وأنت، وهو، و لم يفصل كثيرا ابن هشام في هذا الباب وتحدث باختصار وإيجاز و لم يكثر من الشواهد.

2-المبتدأ والخبر:

قال"ابن هشام": «باب المبتدأ والخبر مرفوعان، كاللهّ ربّنا، ومحمد نبيّنا»[1]، والمبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد، فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو:" زيدٌ قائمٌ"، والمؤول به في قوله تعالى: {وأن تصوموا خير لكم {184} } ، فإنّ مبتدأ مخبرٌ عنه بخبر، وخرج بالمجرد نحو:"زيد" في "كان زيدٌ عالما" فإنّه لم يتجدد عن العوامل اللفظية، ونحو قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، فإنّها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها الذي تتم به مع المبتدأ فائدة.

وقال"ابن هشام": ويقع المبتدأ نكرة إن عمّ أو خصّ، نحو: " ما رجلٌ في الدار"، وقوله تعالى{وَلَعَبْد مُّؤْمِنٌ خَيْرٌمِّن مُّشْرِكٍ {221}} سورة البقرة، الآية 221.

وقوله صلى الله عليه وسلم:" وخمسٌ صلواتٍ كتَبهُنَّ اللهُ في اليومِ واللّيلةِ"، فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، لأنّ النكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاما أو خاصا، فالأول كقولك: "ما رجلٌ في الدارِ"، وكقوله تعالى:{ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ{60} } سورة النمل، الآية 61، فالمبتدأ فيهما عام، لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: {وَلَعَبْد مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ {221}} سورة البقرة، الآية 221، وقوله صلى الله عليه وسلم:"وخمسٌ صلواتٍ كتَبهُنَّ اللهُ في اليومِ واللّيلةِ" ؛ فالمبتدأ فيهما خاص، لكونه موصوفا في الآية، ومضافا في الحديث.

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص114.

وقال أيضا:« والخبر جملة لها رابط "كزيدٌ أبُوه قائم" و"لباس التّقوى ذلك خيرٌ لكم"، و"الحاقةٌ ما الحاقةٌ" ، و"زيد نعْمَ الرجلِ" إلاّ في نحو:" قلْ هو الله أحدٌ"»[1]، ويقصد أنّ الخبر يقع جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة، أحدهما: الضمير وهو الأصل في الرّبط كقولك:"زيدٌ أبُوه قائم"، فزيد: مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره المبتدأ الأول، والربط بينهما الضمير.

والثاني: الإشارة كقوله تعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ{26}} سورة الأعراف، الآية 26، فلباس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه وذلك: مبتدأ ثان، وخير: خبر لمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو قوله تعالى: {الْحَاقَّةُ{1}مَا الْحَاقَّةُ{2} }سورة الحاقة، الآية 1، 2، فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثان، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

والرابع: العموم، نحو:"زيد نعْمَ الرجلِ"، فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأنّ أل في "الرجل" للعموم، وزيد فرد من أفراده، فدخل في العموم، فحصل الربط، وهذا كله، إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فإنّ كانت كذلك لم يحتجْ إلى رابط كقوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ{1}} سورة الإخلاص، الآية1.

ف "هو" مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبره والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به، لأنّها نفسه في المعنى؛ لأنّ "هو" بمعنى الشأن.

وقال ابن هشام: «وظرفا منصوبا، نحو:{ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ {42}} سورة الأنفال، الآية 42، وجارا ومجرورا، {الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ{2}}سورة الفاتحة، الآية 01.

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص115.

وتعلقهما بمستقر أو استقرّ محذوفين»[1]؛ أي أنّ الخبر يقع ظرفا منصوبا، كقوله تعالى:{ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ {42}}سورة الأنفال، الآية 42، ومتعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين، وحُجّتهم أنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحُجّتهم أنّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف وحلّ الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا.

وقال أيضا: «ولا يُخبَرُ بالزّمان عن الذّات، والليلة الهلال متأول»[2]، ينقسم الظرف إلى زماني، ومكاني، والمبتدأ إلى جوهر "كزيد وعمرو"، وعرض كالقيام والقعود، فإنّ كان الظرف مكاتبا صحّ الإخبار به عن الجوهر والعرض، تقول: " زيد أمامك"، و "الخبرُ أمامكَ"، وإن كان زمانيا صحّ الإخبار به عن العرض دون الجوهر، تقول:" الصّوم اليومَ" ولا يجوز" زيدٌ اليومَ"، فإنّ وُجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم:" الليلة الهلالُ" فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوع الهلال.

ويُغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام أو نفي نحو: " أقاطنٌ قومٌ سلمى" و" ما مضروب العمران"؛ أي إذا كان المبتدأ وصفا معتمدا على نفي أو استفهام، استغنى بمرفوعه عن الخبر، تقول: "أ قائمٌ الزيدان" و "ما قائم الزيدان"، فالزيدان: فاعل بالوصف، والكلام مستغن عن الخبر؛ لأنّ الوصف هنا في تأويل الفعل، والفعل لا يصح الإخبار عنه، فكذلك ما كان في موضعه، ومثّل "بقاطنٍ ومضروب" ليعلم أنّه لا فرق بين كون الوصف رافعا للفاعل، أو النائب عن الفاعل.

[1]-- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص116.

[2]-المصدر نفسه، ص117.

وفي الأخير تحدث "ابن هشام" عن المبتدأ والخبر، حيث ذكر في هذا الكتاب ستة وعشرون بابا، وذكرنا منها خمسة أبواب فقط وهذا من باب الاختصار والتيسير في النحو.

ثالثا- كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس:

يعتبر من الكتب المهمة التي أحاطت بالكامل بموضوع النحو، وشملت دراسة لكل جوانبه دراسة بحثية معمقة ومنفتحة، والتي من شأنها إثارة واهتمام الباحثين والطلاب النحو العربي.

وهذا الكتاب كتاب نحوي لا غير، ومن مميزاته خلوه من الخلافات النحوية والأبواب غير العلمية، وكل الأمور التي تشكل سببا في تعقيد النحو من خلافات لهجة ناتجة من الأصول النحوية التي كان التمسك المفرط ببعضها سببا في وجود تلك الخلافات، فضلا عن حذه لأسماء النحاة والشواهد النحوية التي تحتمل أكثر من وجه إعرابي.

1-ترجمة أبي جعفر النحاس (ت 338ه):

أ-اسمه ولقبه وكتبه:

هو «أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يوسف المرادي النحوي المصري أبو جعفر النحاس»[1]، «النحوي المصري وعرف بالنحاس وعرف بالصفار»[2]، وذكر في مصادر ترجمته أنه مصري، ولد في مصر وتوفي فيها سنة (338 ه)، وقيل سنة (337ه).

[1]-ابن الأنباري، نزهة الأنباء في طبقات الأدباء، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المدني بالقاهرة، 1970، ط1، ص217، ت: أبو الفضل إبراهيم، 1964، ص19.

[2]-محمود المصري، كتاب الناسخ والمنسوخ لنحاس، مطبعة السعادة ،1323، ط1، ص412، نزهة الأنباء، ص217، البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي، 1972، دمشق، ص22.

ب-نشأته وحياته:

كانت مصر خلال النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة متهيئة لأن تعطي ثمار نهضتها الثقافية في مختلف صنوف المعرفة، في الشعر والنثر والحديث، والتفسير وعلوم اللغة لو كان يغد إليها نهر من العلماء في هذه الفترة «محمد بن يحي الزبيدي الذي جاء سنة 214ه، وتوفي فيها تاركا عدة كتبا له منها: كذلك أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ت 289ه، وعلي بن سليمان الأحسن الذي جاء إلى مصر سنة 282ه »[1]، لقد نشأ في هذه الفترة محبا للعلم لم يكتف لما أخذه من العلم في موطن نشأته، فقام برحلته إلى بغداد، وصنف كتبا كثيرة منها (التفاحة في النحو): ومن يسوقه النحوي واللغوي والمحدث.

ج-آثاره العلمية[2]:

لأبي جعفر النحاس تصانيف كثيرة، قال ياقوت الحموي: «سمعت من يحكي أن تصانيفه تزيد عن الخمسين مصنفا» وهذه المعرفة من المصنفات تشكل موسوعة في العلوم الإسلامية نذكر البعض منها كما يلي:

1-إعراب القرآن.

2-معاني القرآن.

3-الناسخ والمنسوخ في القرآن مطبوع 1938.

4-كتاب القطع الائتلاف، وفكريا سم (الوقف والابتداء).

[1]-ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ص242، 329 وتاريخ اللغة العربية في مصر أحمد مختار عمر، طبعة الهيئة المصرية العاملة لتأليف والنشر سنة 1975، ص56-67.

[2]-ينظر في مؤلفاته الكتب التي ترجمت له وسبق ذكره بعض منها، وأيضا مقدمة تحقيق كتاب التفاحة في النحو ص80-83، ومقدمة تحقيق إعراب القرآن ص26.

2-التعريف بالكتاب:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الكتاب على طبعته التي جاءت ضمن البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين للمجامع العلمية (1385-1965) طبعة المجمع العلمي العراقي تحقيق كوركيس عواد على 1965م، والكتاب مؤلف «من 31 بابا سيأتي لاحقا توضيحها، جاء تأليفه سهلا بسيطا ومفهوما وموضحا للمبتدئين في تعليم العربية، يصدق فيه تعليق كتب على غلاف المخطوطة»[1]، هذا الكتاب رغم أن حجمه صغير واختصار ألفاظه إلا أنه فيه فوائد جمة، فلقد أتى بالمقصود بعمارة واضحة وطريقة سهلة وهو أوضح للمبتدأ من (الآجرومية)[2]، و (الملحة)[3]، فهو تحقيق أن يقال فيه:

سهم الغناء أمنى مدى من رمحه والسيف يوم طعانه وقراب

فعلى المبتدأ في هذا الفن أن يحفظه، وتيقنه، وسهل عليه قواعد النحو العربي.

عرض أبو جعفر النحاس في مؤلفه التفاحة «مسائله بأسلوب سهل مبسط يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين»[4]، وبعد فيه كل البعد عما يعقد العربية في خلافات ومناقشات فلسفية معقدة، وكتاب التفاحة له دلالات واضحة، حيث عرضها وحللها مستحضرا القاعدة النحوية دون شرح أو تعليق، فواضح أنه لم يتطرق إلى أصول التفكير النحوي، أو النظرية النحوية كما وضعتها البصرة، فقد كان يطبق ويعلم باختصار، فلم يتجه إلى

[1]- مجمع اللغة العربية، البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين للمجامع العلمية، 185ه، 1965، طبعة المجمع العلمي العراقي ص507، وقام بتحقيقه كوركس عواد، ينظر حاشية التحقيق ص14.

[2]-مؤلفها محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحوي المشهور بابن آجروم، ولد بفاس سنة 672ه، وهو ما جزم به ابن العماد ارتضاء الزر في الأعلام، وتوفي بفاس سنة 720ه، مقدمته النحوية اشتهرت باسم الأجرومية واختلف الناس في تسميتها، ألفها بمكة اتجاه الكعبة الشريفة، ينظر في ذلك، بغية الوعاة ج1، 238.

[3]-القاسم بن علي بن عثمان الحريري، ملحة الإعراب في النحو، وهي منظومة في النحو العربي.

[4]-شوقي ضيف، المدراس النحوية، ص332.

قواعد اللغة كما عرضت في مطولات النحو، وكتبه المتوسطة، بل ركز على القواعد النحوية، ويلاحظ أن مؤلفه قد حدد بوضوح قاطع الغرض، والغاية التعليمية المباشرة، التي يهدف الكتاب إلى تحقيقها، وهي تعليم وتدريب المبتدئين على مستوى بعينه من مستويات التعبير النحوي، وكانت وسيلة إلى ذلك:

1-وضوح العبارة واستقامتها.

2-خلوه من الاستطراد والحشو[1]، وتتبع العلل والتقسيمات والتفريعات.

3- جمع بين المذهبين البصري والكوفي.

فالصورة العامة للكتب في عرض مسائله جاءت بصرية المذهب لا تخلو من الآراء والمصطلحات الكوفية، قائمة على البدء بالعوامل التي ترفع وتنصب وتجر وتجزم، هذا في ذلك على الرؤية العامة للنحو، التي تتمثل في الإعراب وعوامله: من رفع ونصب وجر وجزم.

وأقام "ابن النحاس" مصنفه على ذلك، ووضع فيه أن العوامل هي التي تحدث التغيرات الطارئة على الكلمة، وهو في ذلك يدرك أن هذه العوامل ولو حفظها، وحققها وأعقبها المبتدئ استطاع أن يأمن الزلل عنه ضبط نهاية الكلمات، فلا يرفع ما حقه النصب، ولا ينصب ما حقه الرفع، وهو بذلك يساعد على حفظ اللسان من اللحن، ويعطي كل كلمة حقها من الإعراب، وتتحقق الغاية من تأليف الكتاب للمبتدئ في هذه الصفة يحفظه وتحقيقه وربما حاجة العصر في ذلك الوقت جعلت الباحث على تأليف هذا الكتاب بهذه الصورة المختصرة، التي يكمن خلفها قصور واعتقال لحاجة المتعلم المتبلغ في النحو.

[1]- مجمع اللغة العربية، البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين للمجامع العلمية، 185ه، 1965، ص507.

3-عرض أبواب الكتاب:

حوى كتاب التفاحة واحدا وثلاثين بابا سنذكر البعض منها:

أ-باب الفاعل والمفعول به[1]:

يبين لنا في هذا الباب علامة إعراب الفاعل والمفعول من حيث التقديم والتأخير، فأكد على أن الفاعل مرفوع أبدا والمفعول به منصوب أبدا، تقدم أو تأخر، وذكر الأمثلة على ذلك فقال: "تقول من ذلك: ضرب زيدُ عمراً، زيدا، لأنه فاعل، ونصبت عمرا، لأنه مفعول به"، "الفعل إذا تقدم وُجدَ، وإذا تأخر ثنيَ، وجمع للضمير الذي يكون فيه"، ووضع القاعدة بذكر أمثلة عليها تدل على أن الفعل لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع إذا كان الفاعل اسما ظاهرا[2]، ويلا حظ أنه لم يذكر حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل في التوضيح.

ب-باب الابتداء:

هذا الباب بين لنا بتعريف موجز للمبتدأ فقال: «أعلم أن كل اسم يبتدئ به لم يعلم فيه عامل خطب أو خافض، فإنه رفع، وخبره رفع مثله إذا كان اسما واحدا...، وأورد أمثلة لذلك، ولم يذكر فيه أحكام المبتدئ والخبر من التقديم والتأخير جوازا أو وجوبا، ولا مواضع الحذف لهما»[3].

[1]-أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص15.

[2]- أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص17.

[3]- ينظر في هذه المسألة، الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت 577ه) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص15.

ج-باب أقسام الفعل:

وضع فيه أن الأفعال على أربعة أقسام، الماضي، والمضارع، (المستقبل) والأمر والنهي، ثم عرفها بإيجاز بقوله: «فالماضي ما حسن فيه أمسا، وهو مفتوح الآخر أبدا...والمضارع ما كان في أوله حرف من حروف الاستقبال وهي أربعة أحرف: التاء والياء والنون والألف...»[1].

والنهي فنحو قولك: «قم واذهب ولا تدخل ولا تتخرج، ووضح كل قسم وما فيه من إعراب وبناءً موضحا الفرق بينهما بإيجاز، وكما هو متبع في كل باب يسوق الأمثلة على ما يذكر فيه من قاعدة نحوية وهو في هذا الباب يذهب إلى أن الفعل الأمر معرب مجزوم وهو مذهب الكوفيين قوله»[2]: «وإما الأمر والنهي، فنحو ذلك قولك: قُمْ، واذهب ولا تخرج، وهما مجزومان أو مذهب البصريين أنه مبني على السكون»[3].

د-باب رفع الاثنين والجمع[4]:

في هذا الباب يأخذ برأي الكوفيين، وقطب والزجاج، فيذهب إلى أن المثنى والجمع السالم يرفعان بالألف والواو، وينصبان ويجران بالياء إلا نيابة عن حركات مقدرة[5]، وقد سمي المذكر بالجمع الذي على هجاءين[6]: أي

[1]-هشام بن معاوية الضرير، أو عبد الله النحوي الكوفي، أحمد أعيان أصحاب الكسائي، ت 2009، ينظر ترجمته على بغية الوعاة ج228/2.

[2]-السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، (ت 212)، تح: عبد العال صالح مكرم، ج1، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399ه-1979م، ص 123.

[3]-المرجع نفسه، 124.

[4]-ينظر:علي بن يوسف قفطي، إنباه الرواة، ج1، ص111.

[5]-ابن نديم، الفهرست، ص94

[6]- محمد الطنطاوي، نشأة النحو، تح صاحب أبو جناح ونشره في بغداد، ص171.

في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر، وكأنه في هذا التغيير جعل النصب للمسمين للأسماء[1]، ودل على ذلك بالأمثلة ثم وضع علامة إعراب الفعل المضارع في حالة اتصاله بألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة.

قال[2]: رفع فعل الاثنين والجمع، ومخاطبة المؤنث الواحد يكون بالنون» (ونصبهما)، وجزمهما بحذف النون، تقول: «تذهبان وتذهبون، وتذهبين وما أشبه ذلك، وختم الباب بيان علامة الرفع (جمع المؤنث السالم معرفة له بقوله»[3] جماعة المؤنث التي بالألف، والتاء مثل مسلمات، وهندات، وما أشبه ذلك، موضحا إعرابه: في حالة رفعه، بضم التاء، وفي حالة نصبه وخفضه بكسر التاء، وبذكر الأمثلة على ذلك[4].

ه-باب حروف الخفض:

ذكر في هذا الباب حروف الخفض، وبعض الظروف والأسماء مثل (كل، بعض، مثل، غير، ذو، ذات) إذ يقصد بالحروف الكلمات التي يخفض ما بعدها[5].

4-خصائص كتاب التفاحة في النحو:

من خلال هذه الأبواب التي عرضت من قبل نرى أن هذه الأبواب أعدت خصيصا للمبتدئين، فقد قدّم المؤلف النحو بشكل مختصر من خلال عرضه لمادة النحو العربي، فقد بدأ بذكر القاعدة النحوية واكتفي بعدد قليل من الأمثلة، ولا يذكر الخلافات، وهذا دليل على أن هدفه من هذا الكتاب أُعِدَ بصورة مباشرة إلى تعليم التلاميذ مادة

[1]-امحمد الطنطاوي، نشأة النحو، تح صاحب أبو جناح ونشره في بغداد، ، ص171، 172.

[2]-أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص14.

[3]-المصدر نفسه، ص14.

[4]-هو محمد عبد المستتر، أبو علي المعروف بقطرب (لازم سبويه)، وأخذ عن عيسى بن عمر، ت 216ه، ينظر ترجمته في بغية الوعاة، ج2،ص 202.

[5]- الزبيدي، طبقات النحويين، ص220.

النحو العربي ومساعدتهم على فهم تلك القواعد، والتمرن والتدريب عليها على قدر مستوياتهم ومداركهم، إذا قل هذا الكتاب خصائص يمكن تقديمها فيما يلي:

– العدول عن التعريفات الذهنية.

–اكتفاء بالقاعدة دون تفصيل.

– و«يتضح أن ترتيب أبواب الكتاب جاء على نسق اتبع الكثير من علماء النحو في ذلك العصر»[1]، فهو للمبتدئين وعني فيه المضاف ببيان العلامة الإعرابية لأنها معيار تقويم اللسان، يهتدي إليها.

– البعد قدر الإمكان على المسائل الخلافية.

–الانتقاء من المذاهب المختلفة.

– فقد «جاءت مسائل الكتاب وموضوعاته مجردة في التفريعات والجزئيات فضلا في بعض المواضع يتجه إلى التعليل المباشر ليوضح المعنى للمتعلم»[2]، من ذلك «ما جاء في باب الفاعل والمفعول به»[3].

–اعتمد على الأمثلة السهلة التي تتناسب مع المبتدئين لتسهيل عملية تعليم النحو كما سبق ذكر ذلك سابقا، لم يذكر الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ومأثور كلام العرب وشعرهم.

[1]– عبده الراجحي، المذاهب النحوية في ضوء الدراسة اللغوية الحديثة، تح: مصطفى عبد العزيز الصبرجي، مكتبة الغيطية 1406ه، 1986م، ص93.

[2]–أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص19، من البحث قوله: تقول ذلك: ضرب زيدُ عمر، رفعت عمر زيداً، لأنه فاعل، ونصب عمرا، لأنه مفعول به.

[3]–المصدر نفسه، ص19.

الفصل الثالث:

الكتب المختصرة في النحو2

أولا-كتاب الجمل في النحو للزجاجي:

1-التعريف بالمؤلف:

هو «أبو القاسم عبد الرحمان الزجاجي (توفي عام 340ه)، هو النحوي عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، كنية أبو القاسم النحوي»[1]، ولد في نهاوند وانتقل في طلب العلم إلى بغداد موئل اللغة والفصاحة لينهل من حلقات علمائها، كان حسن الشارة، ولما صنف كتاب الجمل لم يصنع مسألة إلا وهو على طهارة، قرأ على الشيخ أبي لإسحاق الزجاج، وكان من خاصة طلابة فنسب إليه، وصنف الكثير من الكتب تشهد على غزارة علمه أهمها: كتاب الجمل، الذي بغرض تقديمه وهو أهم كتبه المشهورة في أيدي الناس، يقول القفطي، «والكتاب مبارك ما استغل به أحدا إلا انتفع»[2]، وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى اشتغل الناس "باللمع" لابن جني والإيضاح لأبي على جعفر الفارسي[3].

2-مكانته وأهميته وثناء العلماء عليه:

يقول اليافعي:« لعمري إلى كتابين قد عظم النفع بهما، مع وضوح عبارتها، وكثرة لامثلثهما، وهما:« جمل الزجاجي المذكور، و"الكافي في الفرائض" للصروفي من اهل اليمن رضي الله تعالى عنه، مهما كتابان مباركان ما اشتغل أحد بها إلا انتفع خصوصا لأهل اليمن بكتاب الكافي المذكور، وبالجمل[4] ».

---

[1]-ابن خلكان ،وفيات الأعيان، ج11، دار صادر، بيروت، 2011، ص288.

[2]- المرجع نفسه، ج3، ص136,

[3]- علي بن يوسف قفطي، إنباه الرواة على انباه النجاة، ج2، دار الكتب المصرية، 2016، ص160.

[4]-عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي أبو محمد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج2، دار الكتب العلمية، 2014، ص249.

3-التعريف بالكتاب:

كتاب "الجمل" من الكتب النحوية التي شاع نفعها وعم ذكرها والذي اثنى عليها جل العلماء العرب وتداولها الطلبة ووقفوا عليها بالدرس والتحليل شرقا وغربا، حتى أصبح الزجاجي من ينسب إلى كتابه فيقال (الزجاجي صاحب الجمل)، فيقول ابن العماد « وقد انتفع بكتابه ويقال أنه طفه بمكة حرسها الله تعالى، فكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعا ودعا الله تعالى أن يغفر له وأن ينتفع به قارئه»[1]، ويقول زجاجي خليفة في معرض حديثه عن كتاب العمل "وهو كتاب"، نافع مفيد[2]، من نوادر مايروي في شأن الكتاب أن الزجاجي "صنف الجمل" ولم يصنع مسألة إلا وهو على طهارة.

4-منهجه:

يغلب الأسلوب التعليمي على كتاب الجمل للزجاجي، فقد ذكرنا سابقا أنه قضى ردحا من الزمن مدرسا بجامع بني أمية وغيره مما انعكس على أسلوب كتاباته بخاصة فيما يتعلق بسهولة الأسلوب ووضوحه وخلوه من التعقيد مراعاة لمستوى المتعلمين، وفي ذلك يقول القفطي:« فكانت طريقته في النحو متوسطة ويقصد بها الإفادة[3]»، ويقال « إن كتب النحو لا توضع كلها لطبقة واحدة من الناس، فلئن كان كتاب سيبويه وأمثاله يصلح للشيوخ الذين عمقوا في العلم، ووقفوا على أسراره، ودقائقه، فإن كتاب الزجاجي وأمثاله لينتفع المبتدئين في النحو والمتطلعين إلى تعلمه»[4].

[1]-ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص136.

[2]- حاجي خليفة،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، دار إحياء التراث العربي، 2006، ص640.

[3]- عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، الجمل في النحو، تح توفيق الحمد، ط1، دار الأمل،2013، ص413.

[4]- علي بن يوسف قفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص160.

ومن سمات منهجه في هذا الكتاب كثرة الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية وكلها أمور يقصد الإفادة، وإن كانت كثرة هذه الأمثلة والشواهد عند البعض ستقص من أهمية هذا الكتاب يقول ابن حكان «وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة»[1].

5-أبوابه:

أ-الإعراب قسم البناء:

وقد تحدث عنه الزجاجي والإعراب نحو الأسماء رفع ونصب وجر ولاجزم فيها، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا جر فيها تنفرد عن الأسماء بالخفض والتنوين، ودخول الألف واللام عليها والنعت والتصغير والنداء،«وتنفرد الأفعال والتصرف»[2]، وإنما لم تجزم كالأسماء لأنها من الاسمية يلزمها حركة وتنوين، فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين، فكانت تختل ولم تخفض كالأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولا معنى للإضافة إلى الأفعال؛ لأنها لا تجعل الاسم بعدها إذا صنف لأنه يختص كالمضاف إليه.

ب-باب الأفعال:

الأفعال ثلاثة أضرب فعل ماض، ومستقبل وأمر، والفعل الماضي ذهب، في مستقبل يذهب، وصيغة الأمر اذهب، « فالماضي ما حسن فينا، أمش، وهو مبني على الفتح نحو قولك، قام وقعد وانطلق فما لا شبه ذلك، والمستقبل ما حسن فيه غدا، وكانت في أولى إحدى الزوائد الأربع وهي: يا: يخرج، تاء، أو نون أو ألف[3]»، نحو قولك يخرج وتخرج وأخرج ونخرج الأمل فيه الرفع مرفوع حتى يدخل عليه حرف نصب أو جزم؛ يعني أن الفعل المضارع

[1]- مازن المبارك، الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي، دار الفكر، 2007، ص24.

[2]- عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، الجمل في النحو، ص18.

[3]- المصدر نفسه، ص18.

مرفوع حتى يدخل عليه أحد الحروف من النواصب مثل: أن تخرج، هنا تبدلت حركة الإعراب وأصبحت نصبا وأن تدخل حرف جزم لم نخرج.

ج-باب الشبه والجمع:

رفع الاثنين من الأسماء بالألف كقولك: رجلان وغلامان " ونصبهما وخفضهما بالياء مثل قولك:

«الزيدين والعمرين»[1]؛ أي أن المثنى تنصب وتجر بالياء نحو: شاهدت الكوكبين، الكوكبين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، ونون الاثنين مكسورة أبدا ونون الجمع مفتوحة وتسقطان عند الإضافة فتتحول: صاحبا الدار وأصلها: صاحبان الدار.

د-ذكر الفاعل والمفعول به:

الفاعل يأتي مفعولا مرفوعا أبدا، ويأتي المرتبة الثانية في الجملة الفعلية والمفعول به منصوب ويأتي المرتبة الثالثة في الجملة الفعلية«الفاعل مرفوع أبدا والمفعول به إذا ذكر الفاعل فهو منصوب أبدا»[2]، مثل: قام فعل ماض وزيد رفع بفعله، وهذا حكم نحوي واجب بإجماع النحاة، وفي التثنية قام الزيدان وفي الجمع قام الزيدون، يعني أن الفاعل يرفع في المثنى برفع الألف وفي الجمع بالواو، وهي علامات فرعية تنوب عن العلامات الأصلية (الواو)، مثلا نقول: تفرج المشاهدان، تفرج المشاهدون، قام الزيدان، وفي الجمع قام الزيدون. وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وقد جاء في كتابه عزوجل:«وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـــيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰت»سورة البقرة، الآية123.

[1]- عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، الجمل في النحو ، ص23.

[2]- المصدر نفسه، ص24.

ونقول أيضا "أعجب زيدا !ماكره عمرو"، فتنصب زيد بوقوع الفعل عليه وما في موضع رفع؛ لأنه الفاعل لكنه اسم ناقص لا يتم بصلة وعائد فلا يعرب لذلك وصلته كره عمروا، والعائد عليه المضمر، يعني أن الاسم الناقص لا يعرب إلا بصلة.

ه-باب الجواب ببلى ونعم:

إذا كان السؤال موجبا كان الجواب بنعم كقولك أخرج زيد فتقول نعم ولا يجوز أن تقول بلى لأنه موجب قوله تعالى:{ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وعَدَرَبُّكُمْ حَقّاً قَالُوْ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ{44}} سورة الأعراف، الآية 44، وإذا كان السؤال غير موجب كان الجواب ببلى كقولك: ألم يخرج زيد ألم يركب عمرو وألم أحسن إليك فيكون الجواب ببلى قال جل عز وجل: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى{172} } سورة الأعراف، الآية 172.

ثانيا- كتاب اللمع في العربية لابن جني:

هذا الكتاب واحد من نحو خمسين كتابا صنفها اللغوي أبو الفتح عثمان ابن جني في النحو والصرف، والأدب والقراءات، وفقه اللغة، ونحن نقدم هنا كتاب "اللمع في العربية" لنرجو أن ينتفع به دارسو اللغة العربية في الجامعات والكليات.

1-ترجمة ابن جني:

"هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وكان أبوه "جني" مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي"[1]، وكانت ولادته بالموصل قبل "الثلاثين والثلاثمائة للهجرة النبوية الشريفة"[2]، توفي سنة 392ه، وكان

[1]-ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء. تح: "إحسان عباس، ج12، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، ط1،1993، ص81.

[2]-أحمد بن حسين بن الخباز، توجيه اللمع، تح: فايز زكي محمد دياب،ج1، دار السلام، القاهرة، ص9.

ابن جني إماما في النحو والصرف، واسع الثقافة طويل الباع، كثير الاطلاع، غزير العلم، مولعا في الاشتقاق والتصريف، فهو رائد نظرية الاشتقاق الأكبر حيث يوضح العلاقة بين الصوت والمعنى، "وألف كتبا كثيرة أبرزها على المتقدمين وأعجز المتأخرين، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاما منه"[1]، وسع ابن جني عن كثير من علماء العراق والموصل والشام، واعترف في منهلهم العذب حتى تكونت شخصيته العلمية، وأهم هؤلاء الشيوخ الذين أخد منهم واستفاد منهم: أبو علي الفارسي، وأبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب...وغيرهم من الشيوخ.

وتتلمذ على ابن جني في أيامه عدد كبير من العلماء الذين أصبح لهم باع طويل في اللغة والأدب من بعده ومنهم: الشريف الرضى، والثمانيني...وغيرهم، كما بلغ ابن جني مكانة علمية راقية اعترف له بها المتقدمون والمتأخرون على السواء، أمثال الثعالبي والياقوت.

2-منهج "ابن جني" في كتابه اللمع:

لقد ترك لنا ابن جني رحمه الله ثروة ضخمة ذات قيمة عظيمة في النحو، والتصريف واللغة والعروض، والقراءات، وغير ذلك من الفنون، ومن هذه الثروة كتاب اللمع في النحو، جمع فيه صاحبه بين النحو والتصريف؛ حيث ذكر ابن جني في كتابه ستة وستون بابا وإليك بيان ذلك: أضرب الكلام، وباب المعرب والمبني، وباب الإعراب والبناء، وباب إعراب الاسم الواحد، وباب إعراب الاسم المعتل... والتثنية، وجمع التنكير، وجمع التكسير، والأفعال ومعرفة الأسماء المرفوعة. والمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، وباب "لا" في النفي، ومعرفة الأسماء المنصوبة، والمفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول به، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول في اللفظ، والحال، والتمييز، والاستثناء، ومعرفة الأسماء المجرورة، وحروف الجر...وغيرها من الأبواب.

[1]- ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء، تح إحسان عباس، ج12، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص81.

والأبواب التي اشتمل عليها كتاب "اللمع" في النحو لابن جني موزعة بين التصريف وإن كان النحو،وقد نال حظا وافرا منها، إذ لم يشمل التصريف سوى على ستة أبواب هي: باب التكسير، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع، وألفات الوصل، وباب الخطاب، وباب الإمالة، وشمل النحو باقيها، وبالنظر في كتاب "اللمع" نجد أن أبواب التصريف قد أخذت مكانها في آخر الكتاب، كما هو شأن كتب النحو جميعا، قال ابن جني:« لا تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره »[1]، غير أن ابن جني لم يذكر أبواب التصريف متوالية كما هي عادة النحاة جميعا، وإنما ذكرها متداخلة، مع بعض أبواب النحو مثل: باب جمع التكسير ذكره في أول الكتاب، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع، وألفات الوصل ذكرهم في أواخر الكتاب، بعضها ذكر ثلاثة أبواب أخرى في النحو، ثم ذكر الأجواب الأخيرة من التصريف وهي باب الخطاب وباب الإمالة.

ويذكر لنا ابن جني (رحمه الله) العلاقة بين النحو والتصريف مبينا السبب الذي دعا إلى تقديم النحو في الذكر مع أن التصريف أحق منه بذلك، فيقول:« فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو وإنما هو لمعرفة أحواله المثقلة...وإذا كان ذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصل المعرفة حالة المنتقلة...ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أعراضه ومعانيه[2]»، ويقصد من قوله هذا أن التصريف تكون أواخر الكلم فيه ثابتة لاتتغير، والنحو هو تغيير في أواخر الكلم وتكون متنقلة، ولمن أراد معرفة النحو يجب أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة أواخر الكلم الثابتة يجب أن يكون أصلا لمعرفة أواخر الكلم المتغيرة.

وبالنظر إلى ما استعمله ابن جني في مصنفه من شواهد نجد أنها متنوعة، فتارة يستشهد بالقرآن الكريم، وتارة بالشعر العربي وفصيح كلام العرب، أما استشهاده بالقرآن فواضح في مصنفه، حيث استشهد باثنين وأربعين آية،

[1]–ابن جني، اللمع في العربية،تح: فائز فارس، ج1، دار الكتب الثقافية، الكويت، 2009، ص4.

[2]–المصدر نفسه، ص4.

إذ هو ممن يقول:« بجواز الاحتجاج بمتواتر القرآن وشاذه »[1]، مثل: قوله تعالى: {اهدِنَـــــــــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ{6} } (الفاتحة :6) {وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً {97}} سورة آل عمران، الآية 97، وقوله أيضا: {إَلاَّ أَن يَعْفُونَ {237}} سورة البقرة، الآية 227.

وكتاب اللمع في العربية واحد من الكتب التعليمية المبكرة التي وضعها مؤلفها في القرن الرابع الهجري، ولقد تفوق كتاب اللمع عن الكتب التعليمية الأخرى التي ظهرت قبيله، وتميز عنها بوضوحه، وإيجازه، وأسلوبه حتى حل محلها في مجالس الدرس إلى أكثر من أربعة قرون بعد وفاة صاحبه.

يعرض "ابن جني" في كتابه اللمع الرأي الذي اقتنع بصوابه فقط، سواء أكان هذا الرأي من مدرسته البغدادية أم من غيرها، ويغفل عن ذكر الآراء الأخرى، كما يغفل تفصيل الكلام فيها والتعليل لها، كما يأخذ بما وافق القياس، ولا يهتم لما ليس بمقيس، كما يحرص على دقة العبارة على أن يكون التعريف موجزا جامعا مانعا، ويتجنب التكرار، فلا يعيد ذكر المسألة الواحدة في باب آخر.

وفيما يلي سوف نعرض إلى بعض الأبواب التي ذكرها ابن جني في مصنفه بدقة واختصار.

أ-أضرب الكلام:

قال ابن جني: « الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى، فالاسم: « ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو، وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل، وهذه امرأة »[2]، وقوله الكلام كله ثلاثة أضرب، يصح بتقدير مضاف أي: مادة الكلام، والأضرب جمع ضرب، وهو القسم، وإنما انقسم إلى الثلاثة؛ لأن هذه الأقسام يعبر بها المتخاطبون عن جميع مايخطر

[1]-ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخران، وزارة الأوقاف، مصر، 1969.

[2]-ابن جني، اللمع ، ص15.

في أنفسهم من المعاني، فلو كان ثم قسم رابع متروك لبقى في النفوس معان لا يمكن التعبير عنها بإزاء القسم الساقط وقوله:« جاء لمعنى » يريد به معاني غير متصرف، ومعنى ذلك أنه معنى الاسم والفعل

متصرفان، فالاسم يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، والفعل يكون ماضيا ومضارعا وأمرا والحرف لا يعرض له شيء من ذلك، وبدأ بالاسم؛ لأنه الأصل في التأليف ويقوم بنفسه كقولك: زيد قائم، والفعل والحرف يحتاجان إليه، وذكر له علامتين عامتين إحداهما: حرف الجر وتدخل على أكثر أنواعه من المفرد والمثنى والمجموع وغيرها، والثانية: كونه عبارة عن شخص، وهذه ينحاز إليها شطر الأسماء، وعبارة: اللفظ الدال على المعنى والشخص والجثة والعين بمعنى واحد، ومثل برجل وامرأة تنبيها على أن الشخص مذكر ومؤنث.

وقال:« والفعل: ما حسن فيه قد، أو كان أمرا، فأما قد، فنحو قولك: قد قام، وقد قعد، وقد يقوم، وقد يقعد، وكونه أمرا نحو قولك: "قم، واقعد» [1]؛ فذكر علامتين عامتين: الأولى: قد، وتلي المضارع والماضي، فمعناها في الماضي تقريبه من الحال كقولك: قد فعل، ومعناها في المضارع تقليله كقولك: إن الكذوب قد يصدق، وقوله: (كونه أمرا) لا يستقيم لأن "مه" أمر وليس بفعل، وينبغي له أن يقول: وكونه أمرا مشتقا جاريا على المضارع، وهذه العلامة الثانية، وحقيقة الأمر طلب الفعل مما هو دونك والرغبة طلبه من مثلك، والدعاء طلبه ممن فوقك، وعلامة الأمر أنه يقبل ياء المخاطبة في آخره نحو قولك: "اذهبي، اسمعي"، والحرف:« ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره نحو: هل، وبل، وقد، لا تقول: مِنْ هَلَ، ولا قَدْ هلَ، ولا تأمر به»[2]، وقوله:« ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال »، فيه نظر من وجهين: أحدهما: أنه جعل حقيقة الحرف سلبا والسلب لا يكون حقيقة، والثاني: أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف، فصار التقدير: والحرف ما لم يحسن فيه الحرف، فيلزم من هذا أن يكون الشيء معروفا قبل معرفته.

[1]- ابن جني، اللمع، ص15.

[2]-المصدر نفسه، ص16.

ويكثر في عبارة النحويين قولهم: معنى في غيره ومعنى في نفسه، وبيان ذلك أن معنى الكلمة لا يخلو من أن يتوقف فهمه على غيره أولا، فإن توقف فهمه على غيره فهو معنى الحرف.

من خلال هذا نجد أن ابن جني التزم بالاختصار في هذا الباب وعدم التفصيل فيه، فأشار إلى علامات الإعراب في الاسم والفعل والحرف بشكل مختصر ودقيق، و لم يكثر من الشواهد وذكر القليل منها فقط.

ب- باب المعرب والمبني:

قال ابن جني:« الكلام في الإعراب، والبناء على ضربين، معرب ومبني، فالمعرب على ضربين: إحدهما: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع، وما عداهما من سائر الكلام فمبني غير معرب »[1]، فالاسم المتمكن ما تغير آخره ليغير العامل فيه، و لم يشابه الحرف نحو قولك:" هذا زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد"، والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء، فالهمزة للمتكلم وحده نحو: "أقوم أنا"، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره نحو: "نقوم نحن"، والتاء للمذكر الحاضر نحو: "تقوم أنت"، وللمؤنثة الغائبة نحو:"تقوم هي"، والياء للمذكر الغائب نحو: "يقوم هو"، وحرف الإعراب من كل معرب آخره، نحو:"الدال من نزيد، والميم من يقوم، وانقسام الكلام إلى المعرب والمبني ضروري؛ لأنه دائر بين النفي والإثبات معا فالمعرب هوما تغير آخره لتغير العوامل، والمبني: ماثبت آخره على صورة واحدة، وإن اختلف العوامل، وقوله:« ماعداهما » معناه ما تجاوزهما، يقال عتاك الدم أي تجاوزك، وقوله: « سائر الكلام » أي بقية الكلام، وقوله: "غير معرب" توكيد؛ لأن قوله مبني يغني عنه، فإن معنى قوله: "غير أحياء" لا تجوز عليها الحياة لأنها أحجار، من خلال هذا نلاحظ أن ابن جني لم يفصل كثيرا في هذا الباب، فتحدث بدقة واختصار عن المعرب والمبني، والفعل المضارع، والاسم، و لم يكثر من الشواهد عكس النحاة الذين سيقوه.

[1]- ابن جني، اللمع، ، ص17.

ج- باب الإعراب والبناء:

قال ابن جني:« الإعراب ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل، وانتقاله، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباثه »[1]، وقوله:« الإعراب ضد البناء في المعنى »؛ لأن حقيقة الإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل كقولك: "جاء رجل، رأيت رجلا، ومررت برجل"، وهو في اللغة عبارة عن البيان، يقال: "أعربت عن الأمر إذا بينته"، وحقيقة البناء ثبوت أواخر الكلم على صورة واحدة، وإن اختلفت العوامل كقولك: "جاءت حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام"، وهو في اللغة عبارة عن وضع الشيء على الشيء على صفة يراد بها ثبوت كبناء الجدار، وسمى به ثبوت أواخر الكلم للزومه، وإنما كان مثله في اللفظ.

والفرق بين الإعراب والبناء زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله؛ لأن حركة الإعراب حدثت بدخول العامل وتزول بزواله وانتقاله، لأنه معطوف على زوال وقوله: (الحادث) في صفة البناء فيه نظر أراد به بناء الأفعال والحروف فهو أصلي، وإن أراد به بناء الأسماء فلا معنى للفرق بينهما، والذي يعتبر عنه أن يقال: وصف البناء بالحادث لأنه يكون بالحركة والسكون؛ لأنهما حادثان في الحرف، والجيد أن يعلق ب (من) باللزوم؛ لأن لزوم البناء (من) غير عامل، وقد ثبت أن الحركات ثلاث والسكون واحد.

و« الإعراب أربعة أضرب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، فالرفع والنصب يشترك فيها الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال، والجزم يختص بالأفعال، ولا يدخل الأسماء »[2]، فعلامات الإعراب الأصلية هي: الرفع والنصب، والجر، والجزم، فالرفع عبارة عن اختصاص الآخر بالضمة التي يحدثها العامل، والنصب هو اختصاص الآخر بالفتحة التي يحدثها العامل، والجر: اختصاص الآخر بالكسرة التي يحدثها العامل، والجزم:

[1]- ابن جني، اللمع،ص17.

[2]-المصدر نفسه، ص18.

اختصاص الآخر بالسكون والحذف اللذين يحدثهما العامل(والحذف، حذف حرف العلة في الفعل المعتل الآخر المجزوم).

وأما « البناء أربعة أضرب: ضم، وفتح، وكسر، ووقف، فالضم يكون الاسم نحو: حيث، ومن قبل، ومن بعد، وفي الحرف في "منذ" في لغة من جربها، ولا ضم في الفعل »[1]؛ أي أن حركات البناء ضما، وفتحا، وكسرا، وسكونه وقفا، كقولك في الضمة: "الليثُ حيثُ زيدُ قائمُ"، وفي الفتحة: "أينَ رأيتَ الحسينَ"، وفي الكسرة: "مررت بهؤلاء العلماء"، وفي السكون: "لمْ أكرمكَ"، وقد اشترك الإعراب والبناء في الحركة والسكون، وبنيت حيث لأنها تفتقر إلى الإضافة في فهم معناها، فجرت مجرى الحرف الذي لا بد له من غيره، وحرك آخرها لالتقاء الساكنين، وضمت تشبيها ب"قبل، وبعد"؛ لأنها تلتزم الإضافة، وبنيت "قبل وبعد"؛ لأنهما قطعتا عن الإضافة ونوي معها ما تضافان إليه، وضمتا لأنه جعل ذلك جبرا للوهن اللاحق بحذف المضاف إليه، وينوى معناه دون لفظه، فيبنيان حينئذ على الضم كقوله تعالى:{ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ{4}} سورة الروم، الآية 4، وتأتي "منذ" حرف جر مبنيا على الضم وما بعدها مجرور بها، وتأتي اسما مبنيا على الضم وما بعدها مرفوع بالابتداء كقولك: "ما رأيته منذ البارحة"، وقوله:« لا ضم في الفعل » أي أن الفعل لم يبن على الضم، لأنه ثلاثة أقسام: الأمر: وسندل على وجوب السكون له، والماضي: وسندلعلى وجوب الفتح له، والمضارع، وقد وجب إعرابه.

[1]- ابن جني، اللمع، ص18.

الفتح يكون في " الاسم نحو: أين، وكيف، وفي الفعل نحو: قام، وقعد، وفي الحرف: إنّ، وثمّ " [1]، والكسر يكون في "الاسم نحو: أمسِ، وهؤلاء وفي الحرف في جير وفي لام الإضافة، وبائها نحو قولك: لزيدٍ، وبزيدٍ، ولا كسر في الفعل" [2]، أي أن لام الإضافة تكون مكسورة كقولك: "لزيدٍ"، غير لام الابتداء المفتوحة كقولك: "إنه لزيدٌ".

والوقف: يكون في " الاسم نحو: مَنْ، وكم، وفي الفعل نحو: خذ، وكل، وفي الحرف نحو: هل، وبل"[3]؛ أي لا يبنى الفعل على الكسر، وكذلك لا يبنى على الضم فالفعل الماضي مبني على الفتح دائما إلا إذا اتصلت به تاء التأنيث، فيبني على السكون، كقولك: "قام وقعد"، تقول: قامت وقعدت وأنا حكمه في الأصل البناء على الفتح، وقد يخرج عنه إلى الضم، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: " قاموا، وقعدوا "، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، كقولك: " قمت، وقعدت، وقمنا، وقعدنا"، والنسوة: كقولك: " قمن، وقعدن"، والفعل الأمر يبنى على ما يجزم به المضارع كقولك : " قم، أقعد " أما الفعل المضارع فمعرب.

نلاحظ من خلال هذا الباب أن ابن جني تحدث باختصار دون تفصيل عن الإعراب والبناء وعلامات إعرابهما، كما تحدث عن بناء الفعل الماضي والأمر و لم يتحدث عن بناء الفعل المضارع، فهذا من باب الاختصار والأمر و لم يتحدث عن بناء الفعل المضارع، فهذا من باب الاختصار والتيسير في النحو.

[1]- ابن جني، اللمع ، ص18.

[2]- المصدر نفسه ، ص18.

[3]-المصدر نفسه، ص18.

ثالثا-كتاب العوامل المائة للجرجاني:

هذا الكتاب من الكتب النحوية المختصرة لعبد القاهر الجرجاني، فقد جمع واختصر فيه العوامل النحوية، وقسمها إلى ثلاثة أنواع: سماعية وقياسية ومعنوية، ونحن نقدم هذا الكتاب " العوامل المائة" للقرّاء أن ينتفعوا به ويستفيدوا.

1-ترجمة عبد القاهر الجرجاني:

هو« القاهر بن عبد الرحمان بن مهد الجرجاني وكتبته أبو بكر ويلقب بشيخ العربية»[1]، وكانت ولادته «بجرجان ونشأ بها، في طلب العلم »[2] حتى فاق أقرانه، ولا يعلم أنّه رجل من بلده في طلب العلم، ولم يزل «مقيما بجرجان يفيد الراحلين إليه، والوافدين عليه إلى أن توفي سنة 471ه أو 474ه »[3]، و«تتلمذ الإمام عبد القاهر الجرجاني على يدّ شيخه محمد بن الحسين بن محمد ابن عبد الوارث، أبو الحسنا بن أخت أبي علي الفارسي، ولع أستاذ آخر وهو علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل أبو الحسن الجرجاني، وكان الجرجاني قد قرأ عليه واغترف من بحره [4]، وممن تتلمذ على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني علي بن محمد أو الحسن بن أبي زيد النحوي، وأحمد بن ابراهيم بن محمد السجزي... وغيرهم، ومن مصنفات الإمام عبد القاهر الجرجاني في الدراسات القرآنية: «إعجاز القرآن، تفسير سورة الفاتحة ...وغيرها ومن مصنفاته النحوية: المغني شرح إيضاح أبي

[1]- مسعود بن عمر التفتازاني، شرح العوامل لمائة، تح: السعيد سليمان السعيد مطر، جامعة الأزهر، مصر، 2019، ص7.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص12.

[3]- مسعود بن عمر التفتازاني، شرح العوامل لمائة، ص10.

[4]- المرجع نفسه، ص8.

علي الفارسي، والمقتصد شرح كتاب الإيضاح، والعوامل المئة... وغيرها، ومن مصنفاته الصرفية: كتاب العمدة في التصريف، والبلاغية: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة»[1] وغيرها.

2-منهج كتاب العوامل المائة للجرجاني:

في الكتاب جمع واختصار للعوامل النحوية، وهي عند الجرجاني ثلاثة أنواع سماعية وعددها واحد وتسعون عاملا، وقياسية عددها سبعة عوامل، والمعنوية عددها اثنان، وقد مثل لكل واحد منها، ونجد في كتاب العوامل المائة للجرجاني أنّه لم يستشهد بالشواهد الشعرية مطلقا، وجعل القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي في بناء هذه العوامل نحو قوله تعالى:{ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ{6} } سورة الأنعام، الآية، 6.

وقوله أيضا: {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّه يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً{6}} سورة الإنسان، الآية 6، وغيرها الكثير من الآيات التي استشهد بها.

3-العوامل المائة في النحو للجرجاني:

العوامل في النحو على ما ألفه عبد القاهر الجرجاني-رحمه الله- مائة عامل، قال الجرجاني: « العوامل في النحو مائة عامل»[2]؛ أي العوامل جمع عامل، وهي مبتدأ وخبرها مائة، وفي النحو متعلق بالعوامل، والعامل ما أوجب آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر على الإضافة، والجزم علم الوقف.

[1]- مسعود بن عمر التفتازاني، شرح العوامل لمائة ، ص10.

[2]-عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، دار المنهاج، االمملكة العربية السعودية، جدة، ط1، 2009، ص39.

قال الجرجاني: « وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية، ومعنوية، فاللفظية منها: تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية، فالسماعية منها: أحد وتسعون عاملا والقياسية منها: سبعة عوامل، والمعنوية منها: عددان، فالجملة: مئة عامل»[1]؛ فقدم اللفظية على المعنوية؛ لأنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي فهو أمر محقق، والمعنوي أمر اعتباري، أولأنّ اللفظية أقوى وتعرف بالحسّ البصري والقلب معا، والمعنوية تعرف بالقلب فقط، وما تعرف بشيئين ينبغي«أن يقدم على ما تعرف بشيء واحد، وقدّم السماعية على القياسية لكثرتها، والقياس أن يقدم الأقل مثل الواحد على الاثنين، فقدمها عليها لتقدمها في التقسيم، ورعاية للترتيب الذي بين قوله: لفظية ومعنوية، وليكون على نهج واحد»[2].

وقوله: لفظية ومعنوية فاللفظية ما يتلفظ به ويدرك، والمعنوية ما لا يتلفظ به ولا يدرك، فرفع لفظية بدا من (مائة) وهو بدل، البعض من الكل، أو خبر مبتدأ محذوف، على تقدير: العوامل مائة تنقسم على قسمين: أحدهما لفظية، وثانيهما معنوية، وقوله: "فاللفظية منها عددان": الفاء فيها الفصيحة أو للتفسير؛ أي للبيان، وهي مبتدأ وخبرها عددان و(من) في منها للتبعيض، والضمير فيه عائد إلى المائة، و(منها) صفة لفظية، وقوله: " سماعية وقياسية"، بالرفع بدل من (عددان) أو خبر مبتدأ محذوف، فالسماعية ما يتوقف علمه على سبيل السماع كما تقول: إنّ الباء تجرّ، و(لم) تجزم، و(لن) تنصب الفعل، و(إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، ونحوها بطريق سماعك منهم؛ والقياسية ما أخذ قياسا، فتقول: كل ما كان هذا فإنّه يعمل كذا، أي تقول كل فعل لازم يرفع الفاعل، وكل فعل متعد يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وكل اسم أضيف إلى اسم آخر فالأول يجر الثاني مثل: " غلام زيد"، وقوله:" فالسماعية منها أحد وتسعون عاملا"؛ أي العوامل السماعية من العوامل اللفظية أحد وتسعون

[1]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص39.

[2]- المصدر نفسه، ص40.

عاملا، الفاء منها للتفسير؛ وقوله: "القياسية منها سبعة عوامل"؛ أي العوامل المأخوذة من طريق القياس من اللفظية سبعة عوامل؛ وقوله:"والمعنوية منها عددان"؛ أي العوامل التي يتلفظ بها، ولا تدرك اثنان من المائة.

1-العوامل السماعية:

قال الجرجاني: «والسماعية منها: نتنوع على ثلاثة عشر نوعا»[1]؛ أي نتنوع العوامل اللفظية السماعية على ثلاثة عشر نوعا فثلاثة عشر منصوب على التركيب، ونوعا: منصوب على التمييز.

أ-حروف تجر الاسم الواحد:

النوع الأول: «حروف تجر الاسم الواحد فقط، وهي سبعة عشر حرفا: أحدهما (الباء) من حروف الجر، ولها معان، الأول: للإلصاق نحو: "مررت بزيد" أي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد، والثاني: للاستعانة نحو:" كتبتٌ بالقلم" أي استعنت في الكتابة بالقلم، والثالث: للمصاحبة نحو: "خرج زيد بعشيرتة" أي خرج زيد بصحبة عشيرته، والرابع للمقابلة نحو: "بعت هذا بهذا" أي قابلت هذا بهذا، والخامس:للتعدية نحو: "ذهبت بزيد" أي أذهبته والسادس: للظرفية نحو: "جلست بالمسجد" أي: جلست في المسجد، والسابع: زائدة نحو:"هلزيد بقائم" أي هل زيد قائم، والثامن: للتعدية نحو: بأبي وأمي أي فداك أبي وأمي»[2]؛ قوله: النوع الأول حروف تجر الاسم فقط؛ أي النوع الأول من أنواع العوامل اللفظية السماعية حروف تجر الاسم فقط، وقوله:" وهي سبعة عشر حرفا (الباء)"،

وأصلها للإلصاق، وهي نوعان: حقيقي نحو: "زيد داء" أي التصق به داء، وجازي نحو:" مررت بزيد" أي التصق مروري بمكان قرب منه زيد، ويجيء على اثنتي عشر معنى: للاستعانة نحو:" كتبت بالقلم" أي استعنت في

[1]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص41.

[2]-المصدر نفسه، ص42.

الكتابة بالقلم، وللمصاحبة نحو: "اشتريت الفرس بسرجه" قال الله تعالى: {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ {6}} سورة الإنسان، الآية 6، وللمقابلة نحو: "بعت هذا بهذا"، وللصلة فعل التعجب، وبمعنى (من)قال تعالى: { وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً {79}} أي كفى بالله شهيدا سورة النساء، الآية 79 ؛ أي يشرب منها، وللتعدية نحو: " ذهبت بزيد"، وللظرفية نحو: "جلست بالمسجد" أي في المسجد، وللزيارة نحو: " ما زيد بقائم" قال تعالى: { وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً {79}} سورة النساء، الآية 79؛ أي كفى بالله شهيدا أي كفى الله شهيدا، وبمعنى (عن) قال الله تعالى: {ويَومَ تَشَقَّقُ السَمَاءُ بِالغَمَامِ {6}} سورة الفرقان، الآية 25؛أي الغمام وبمعنى (على) نحو: "اضرب برأسيه" أي على رأسيه.

وقال الجرجاني: « والثاني (مَنْ)، ولها معان أيضا: أحدهما: لابتداء الغاية نحو:" سرت من البصرة إلى الكوفة" يعني: ابتداء سيْري من البصرة إلى الكوفة، ويعرف بصحّة وضع الابتداء مكانه، والثاني: ليتبين الجنس كقوله تعالى:{ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ{30}} سورة الحج، الآية 30؛ أي الذي هو الأوثان، أو خاتم من فضة، ويعرف بصحّة وضع (الذي) مكانه، والرابع: بمعنى (في) كقوله تعالى: {إِذَا نُودِي لِلْصَّلاةِ منْ يَومِ الجُمُعَةِ{9}}، سورة الجمعة، الآية 9؛ أي يوم الجمعة، والخامس: زائدة نحو: ما جاءني من أحد، أي ما جاءني أحد، ويعرف بأنّها لو أسقطت لم يخلّ المعنى الأصلي[1]؛ وقوله: (من) نحو: "جئت من زيد"، وهي يأتي على ثمان معان لابتداء الغاية في المكان التي يقابلها (إلى) كقولك: "سرت من البصرة إلى الكوفة"، ولمجرد الابتداء أي من دون القصد إلى الانتهاء نحو:" أعود بالله من الشيطان الرجيم"، وللتبيين نحو:" عندي عشرة من الدراهم" قال تعالى:{ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ{30}} سورة الحج، الآية 30.

وللتبعيض نحو: أخذت من الدراهم أي بعضها وللزيادة في غير موجب مثل: ما جاءني من أحد إلاّ زيد قال تعالى: «هل من خالِقٍ غيرَ اللهِ» سورة فاطر، الآية3، خلافا للكوفيين والأخفش فإنّهم يجوزون زيادتها في الموجب

[1]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص4.

مستدلين بقوله تعالى: يغفر لكم من ذنوبكم، وهو محمول عند البصريين التبعيض، والزمان نحو قوله تعالى: «لله الأمرُ منْ قبل ومنْ بَعْدٌ» سورة نوح، الآية4.

قال الجرجاني: « والثالث (إلى) ولها معنيان: أحدهما: لانتهاءالغاية نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة يعني: انتهاء سيري من البصرة إلى الكوفة.

والثاني بمعنى (مع) وهو قليل كقوله تعالى: {وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ{52} } سورة هود، الآية 52، وقوله (إلى) نحو: سرت من مكة إلى المدينة، وهي تأتي على معنيين لانتهاء الغاية في المكان مقابلة ب(من) نحو: "سرت من البصرة إلى الكوفة"، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها خلافا ل (حتّى)؛ لأنّ (حتّى) يدخل بعدها فيما قبلها، وجاء في الزمان كما قال تعالى:{ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ {187}}سورة البقرة، الآية 187، وبمعنى (مع) نحو قوله تعالى: ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم، أي مع أموالكم وقد تدخل على المظهر والمضمر نحو: "سرت إلى زيد، وسرت إليه".

ومنه نستنتج أنّ الجرجاني تحدث في هذا الباب عن الحروف التي تجر الاسم بطريقة بسيطة ومختصرة و لم يكثر من الشواهد، وهذا من باب الاختصار والتيسير في النحو، ولضيق المقام لم نذكر باقي حروف الجر الأخرى.

ب-الحروف المشبهة بالفعل:

قال الجرجاني:« النوع الثاني ثلاثة عشر نوعا: حروف تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إنّ وأنّ، وهما للتحقيق نحو: "إنّ زيدا قائم، ولغني أنّ زيدا ذاهب"، والثالث: "كأنّ" للتشبيه نحو: " كأنّ زيدا الأسد"، تشبيها مجازيا، والرابع: "لكن" للاستدراك نحو: " ما جاءني زيد لكن عمرا حاضرٌ"، والاستدراك هو أن يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والإثبات، والخامس: "ليت" للتمني نحو: " ليت زيدا طائرٌ" والسادس: "لعل" للترجي

نحو: " لعل زيدا قاعدٌ"»[1]؛ " فإنّ وأنّ" هما للتحقيق إلا أنّ(إنّ) المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد بخلاف أن المفتوحة فإنّها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد فإذا قلت:" إنّ زيدا قائمٌ" فقد أفدت بقولك:" زيدٌ قائمٌ"؛ لأنّها مع زيادة التأكيد، وإذا قلت:"بلغني أنّ زيدا قائم" كان المعنى بلغني قيام زيد لأنّها تعامل معاملة المصدر لوقوعها موقع المفرد، وتكسر "إنّ" إذا وقعت ابتداء كقوله تعالى: «إنّ اللهَ وملائكتَهٌ يصلون على {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ {56}}سورة الأحزاب، الآية 56، وبعد القول كقوله تعالى: {وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَـــكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ {102}} سورة البقرة، الآية 102، وتفتح إذا وقعت في وسط الكلام بأن تكون فاعلة مثل:" لغني أنّ زيدا قائم" أو مفعولة مثل:" كرهت أنّ زيدا قائم" أو مبتدئة مثل:" عندي أنّك قائم" أو مضافا إليها مثل:"أعجبني اشتهار أنّك قائم"، و"كأنّ" للتشبيه نحو:" كأنّ زيدا الأسد" بمعنى: زيد كالأسد، وأصلها " إنّ زيدا كالأسد"، فلما قدّمت الكاف فتحت الهمزة لفظا، والمعنى على الكسر، وإن خفت ألغيت عن العمل على الأفصح، و"لكنّ" للاستدراك، فالاستدراك متوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والإيجاب، فيستدرك بها النفي بالإيجاب مثل:"جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ" وإذا خففت ألغيت عن العمل كأخواته، ويجوز معها الواو فرقا بينها وبين الذي هو حرف العطف كقوله تعالى: {وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَـــكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ {102}} سورة البقرة، الآية 102.

و"ليت" للتمني سواء كان ممكنا أو ممتنعا، فالممكن نحو: " ليت زيدا منطلق"، والممتنع نحو: " ليت زيدا طائر"، وجاز أن تقول مع " أنّ" مثل: " ليت أنّ زيدا خارج"، كما تقول: " ظننت أنّ زيدا خارج"، و"لعلّ" للترجي من أمر مرجو أو مخوّف مثل: " لعلّ أن يرحمني".

قال الجرجاني: «وإنّما سمّيت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدا، وفتح أواخرها، كما فُتِح آخر الفعل ووجود معنى الفعل في كلّ منها، وكما أنّ الفعل يرفع وينصب، فكذلك هي ترفع

[1]– عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص49.

وتنصب، لمشابهتها الفعل من هذه الوجوه»[1]؛ أي أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها مطلقا، فلا تقول: "قائم إنّ زيدا"، ولا " في الدار إنّ عمرا"، ولا على أسمائها إلاّ إذا كان الخبر ظرفا، أو جارا ومجرورا فإنّه يجوز أن يتقدم على الاسم، ومن أحكامها أيضا: أنّه يشترط في إعمالها العمل المذكور: ألاّ توصل بها (ما) الحرفية الزائدة، فإنّ وصلت بها بطُل عملها، وصح دخولها على الجملة الفعلية كقوله تعالى: {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ{6} }سورة الأنفال، الآية 6، ويستثنى منها " ليت" فأنّها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية، فلا يقال: " ليتما قام زيد"، فلذلك أبقوا عملها، وجوزوا فيها الإهمال تقول: " ليتما زيدا قائم" بنصب زيدا على الإعمال وبرفعه على الإهمال.

ومن خلال هذا نجد أنّ الجرجاني تحدث عن الحروف المشبهة بالفعل باختصار شديد ومن العوامل السماعية ثلاثة عشر نوعا، واكتفينا بذكر نوعين فقط، وهذا من باب الاختصار والتيسير في النحو.

2-العوامل القياسية:

قال الجرجاني:«والقياسية منها: سبعة عوامل الأول: "على الإطلاق" نحو: " ضرب زيدٌ عمرا، وذهب زيدٌ"، والثاني اسم الفاعل نحو: " زيد ضاربٌ غلامه عمرا الآن أو غدا" والثالث "اسم المفعول" نحو: زيد مضروب غُلامُه"، والرابع " الصفة المشبهة" نحو: "مررت برجل حسَنٍ وجهه" والخامس: " المصدر" نحو:" أعجبني ضرب زيدٍ عمرا"، والسادس: " المضاف" نحو:" غلام زيد وخاتم فضة" والسابع : " الاسم التام"نحو: " عندي راقود خلاّ ومنوانٍ سمْنا، وقفيزان بُرّا"»[2]؛ ويقصد بقوله القياسية منها سبعة عوامل؛ أي العوامل اللفظية القياسية سبعة، والضمير في: (منها) عائد إلى المائة، والمراد"بالإطلاق": الماضي والمضارع والأمر والنهي، فهذه الأفعال ترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول: "ضرب زيد عمروا، ويضرب زيد بكرا، واضرب زيدا، ولا تضرب زيدا"، رفعت " زيدا"

[1]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص50.

[2]- المصدر نفسه، ص63.

للفاعل، ونصبت عمروا للمفعول، وقوله: " اسم الفاعل" أي اسم الفاعل يعمل عمل الفعل لازما كان أو متعديا بشرط أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون خبرا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا عن ذي الحال، أو مستفهما بهمزة أو منفيا ب(ما) مثل: زيد منطلق غُلامه، ومررت برجل ضارب غُلامُه عمروا، وجاءني زيد ضاربا أبوه عمروا، وأقام أخوك، وما قام غُلامُك"، رفعت به الفاعل ونصبت به المفعول كما الفعل، ولا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، فلا يقال: "زيد ضارب عمروا أمس" إلا إذا أريد به حكاية عن الحال الماضية ، وإن كان بمعنى الماضي وحيت إضافته إلى المفعول إضافة معنوية؛ لأنّه غير عامل لانتفاء لا شرط عمله، فإنّه يعمل سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، ودليل جوازه نحو:"زيد معط عمرا درهما أمس" وقوله: "اسم المفعول" أي اسم المفعول يعمل عمل (يُفْعَل)، وأمره كأمر اسم الفاعل في اشتراط عمله بمعنى الحال والاستقبال، وكونه خبرا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا عن ذي الحال، أو مستفهما بهمزة أو منفيا ب(ما) نحو:" زيد مضروب غلامُه، ومررت برجل معط ابنه درهما، وجاءني زيد مضروبا غلامُه وأمضرب غلامك، وما مضروب أخوك"، قال الله تعالى: {يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ{103}} سورة هود، الآية 103، وقوله: و"الصفة المشبهة" أي الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت، وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع ك:"حسن وكريم، وصعب، شديد، وظريف" وتعمل عمل فعلها مطلقا في زمان الحال دون الاستقبال مثل: "جاءني رجل حسن وجهه، وكريم حسْبُه، وشديدٌ انطلاقُه"، ووجه المشابهة أنّ هذه الصفات تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع كأسماء الفاعلين كقولك: "حسن، حسنان، حسنون" كما تقول: " ضارب، ضاربان، ضاربون" وقوله: "المصدر" أي المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل "كالضرب والقتل"، ويعمل عمل فعله مطلقا سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وشرط عمله بتقدير(أن) مع الفعل المقدر، وأن لايكون مفعولا مطلقا، وهو إما مفردا بالتنوين مثل: "عجبت من أن يضرب زيدٌ عمروا، وعجبت من ضرب عبد سيدة"، والتقدير: " عجبت من أن يضرب زيدٌ عمروا"، فترفع الفاعل، وهو قليل كقوله تعالى: {لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاء

الْخَيْرِ {49}} سورة فصلت، الآية 49 ؛ أي من دعاء الناس الخير، ولا يتقدم عليه معموله، لأنّه في تقدير(أن) فلا يقال: " أعجبني زيدا ضرب عمرو"؛ لأنّ (أن) لا تعمل فيما قبله، وإعماله بالألف واللام قليل، لتعذر دخولها على (أن) مع الفعل المقدر عليه نحو: "عجبت من ضرب زيدٍ عمروا".

وقوله " المضاف" وهو كل اسم أضيف إلى اسم آخر، فإنّ الأول يجرّ الثاني، ويسمى الجارّ مضافا، والمجرور مضافا إليه نحو: " غلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ"، ويقصد به الإضافة وهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف لفظا أو تقديرا مثل:" أنا مارّ بزيد، وغلام زيد"، وهي على ضربين: معنوية ولفظية، فالمعنوية: أن يكون المضاف اسما غير مضاف إلى معموله مثل: " غلام زيدٍ"، وقد يكون صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها مثل: " مصارعُ مصر" وهي إما بتقدير اللام إذا كان المضاف غير جنس المضاف إليه ولا ظرفه مثل: "غلام زيدٍ"؛ أي غلام لزيد، فإنّ زيدا ليس بغلام، أو بتقدير (مِنْ)، إذا كان المضاف من جنس المضاف إليه مثل: "خاتم فضة" أي خاتم من فضة، فإنّ الفضة من جنس الخاتم، أو بتقدير (في) إذا كان المضاف ظرفا للمضاف إليه مثل: " ضرب اليوم"؛ أي في اليوم هو قليل، واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، ويقدّر فيها معنى الفعل، وهي على خمسة أضرب:

-الأول: إضافة اسم الفاعل إلى معموله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال مثل: " ضارب زيدٍ عمروا".

-والثاني: إضافة اسم المفعول إلى اسم ما لم يسم فاعله مثل: "زيد مضروب غلامِه".

-والثالث: إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل مثل: " مررت برجلٍ حسنِ الوجه".

-والرابع: إضافة المصدر إلى الفاعل أو إلى المفعول مثل:" عجبت من ضرب زيدٍ /عمروا، أو من ضربعمرو وزيدٌ" ولا تفيد تخفيفا في اللفظ، وهو حذف التنوين.

-والخامس: إضافة أفعل التفضيل، وإنّه إذا أضيف فله معنيان: أحدهما أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط في موصوف اسم التفضيل أن يكون من جملة المضاف إليه تقول: " زيدٌ أفضل الناس، وأفضل الرّجال"،

والثاني أن لا يقصد به زيادة مطلقة عن شريك المضاف إليه أو يضاف للتوضيح لا للتفضيل مثل: " يوسف أحسن إخوته"، وقوله: " الاسم التام" أي وهو الاسم المفرد الممتنع عن الإضافة وينصب به اسم الجنس على التمييز فتمامه بخمسة أشياء:

-الأول: بنون التثنية نحو: " عندي منوان سمنا، وقفيزان برّا، ورطلان عسلا" وفي هذا جاز حذف النون بإضافته إلى المفسر به نحو: " قفيزا برّ، ومنوا سمن ورطلا عسل".

-والثاني: بنون الجمع نحو: " الأكرمون أفعالا، وعشرون درهما" وهنا لا يجوز حذف النون.

-والثالث: بالتنوين نحو:" عندي رطل زيدا، وزيد خبز أب، وحسنٌ وجها قال تعالى: {شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضَلُّ عَن سَوَاء السَّبِيلِ{60}} سورة المائدة، الآية60.

-والرابع: بتقدير التنوين نحو: " أحد عشر درهما" أي أحد وعشرٌ درهما.

- والخامس:تام بالإضافة بأن يكون مضافا نحو: " زيد مثل عمرو فضلا، ومثله وجها، وهذا ملئ الكوز ماء، وزيد أضلالناس عبدا" وشرط التمييز أن يكون نكرة لا معرفة، فلا يقال:" زيد أفضل الناسِ عبدَه".

تحدث الجرجاني في هذا الباب عن العوامل القياسية وهي سبعة عوامل بإيجاز واختصار، ولم يكثر فيها من الشواهد.

3-العوامل المعنوية:

قال الجرجاني: « والمعنوية منها: عددان: رافع المبتدأ والخبر، نحو: "زيد قائم"، ورافع الفعل المضارع نحو: "يضرب زيد"، والعامل في الفعل المضارع: هو وقوعه موقع الاسم، والعامل في المبتدأ والخبر، وهو الابتداء، وهو

معنى لا يوجد في الخارج»[1]، وقوله: " والمعنوية منها عددان"، أي العوامل المعنوية الذي لا يتلفظ ولا تدرك اثنان من المائة: أحدهما: العامل في المبتدأ والخبر، وهو الابتداء والثاني: العامل في الفعل المضارع، فالعامل في المبتدأ والخبر أي كونه مبتدأ، فلهذا قيل: المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، وشرطه أن يكون معرفة وخبره نكرة غالبا، أن يكون نكرة مثل: " زيد قائم" فقائمٌ خبر مبتدأ وهو نكرة، وقوله: " والعامل في الفعل المضارع"وهو وقوعه موقع الاسم نحو: " زيد يضرب" في موضع: " زيدٌ ضاربٌ" مع خلوه من الناصب والجازم، وقولك: " تسمع بالْمُعيدي خير من أن تراه" بمعنى سماعك.

وهذه التي ذكرناها من أنواع العوامل على ما ألفه "عبد القاهر الجرجاني" –رحمه الله تعالى- مائة عامل لا يستغني طالب علم أو متكلم عربية عن معرفتها وأحكامها وفوائدها من الرفع والنصب والجر والجزم، ومعرفة استعمالاتها في معمولاتها على ما جاز وامتنع من الأسماء والأفعال والحروف، وأوردنا بيان حساب كثرتها وعدد أنواع رفعها ونصبها وجرها، فلا تزيد جملتها على مائة عامل إلاّ نادرا مع ذكر عامل أكثرها عدد إعمالها.

و"الجرجاني" لم يفصل كثيرا في هذه العوامل وعمل على اختصارها وإيجازها و لم يكثر من الشواهد فيها، وهذا من باب الاختصار والتيسير في النحو.

[1]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص64.

خاتمة

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عدّة أهمها:

1. الكتب المختصرة ساهمت في تيسير تعليمية النحو العربي، بعدما كان غاية في التعقيد والصعوبة حتى ضاع دارس النحو في متاهات كثيرة، فنتيجة ذلك أحسّ العلماء بالحاجة إلى تسهيل النحو وتخفيفه بعد أن علت الأصوات المنادية في كل البلاد والأزمان إلى ضرورة الاتجاه بهذا العلم نحو السهولة والتيسير، وقد اتبع علماء النحو طرق عدّة من أجل تقديم النحو العربي في قالب جديد مخفف يصلح لمواكبة متطلبات مستعملي اللغة العربية، وكانت أولى تلك الطرق وضع الخطط والمناهج الميسرة، وتصنيف الكتب المختصرة التيتسهل على القارئ والمتعلم لعلم النحو العربي إلى غايته وهدفه بيُسر وسهولة، وتميزت هذه الكتب المختصرة بمجموعة من السّمات نذكر منها:

-تعالج هذه الكتب المختصرة القضايا الأساسية الأكثر استعمالا وتداولا على الألسن والأقلام، يتبيّن ذلك باستعراض ما حوته هذه الكتب من موضوعات .

-تركز هذه الكتب على القاعدة الأم وهيالجزء الرئيس من القاعدة التي تندرج تحتها أكبر قدر ممكن من الظاهرة النحوية، دون التعرض إلى فلسفة هذه القاعدة.

2. لا ترتكز هذه الكتب على القواعد والمسائل الفرعية، إذ تتلمس بعض الجزئيات التي ترى فيها صعوبة وتسعى إلى تجاوزها.

3. تخلو هذه الكتب من العِلل إلاّ ما يندرج تحت " العِلل التعليمية".

4. تعرض للرأي الذي يقتنع الكاتب بصوابه، وتغفل الآراء والخلافات الأخرى.

5. تقل فيها الأمثلة والشواهد، وتميل غالبية هذه الكتب إلى صياغة أمثلة من جمل قد ترد في الاستعمال اليومي، أكثر من الشواهد الشعريّة والآيات القرآنية.

6. تتميّز هذه الكتب بالاختصار والوضوح والإيجاز، ويبدو أنّ الإيجاز كان من أهم وسائل التيسير وأبرزها، إلاّ أنّ إيجاز المادة النحوية اختلف في حجمه وشكله من مصنف إلى آخر، فمن الموجزات مالا يتجاوز أوراقها العشرين صفحة، ومنها ما ينوف عن المائة، وهذا لا يخرجها مطلقا عن سمة الإيجاز.

الكتب المختصرة هي كتب تتسّم بالإختصار، والوضوح، والإيجاز جاءت لتيسير النحو العربي وتوضيحه وتسهيله على المتعلم والقارئ، بعد ما كان معقدا وصعبا، فقد أدرك النحاة شيئا من الصعوبات التي تواجه المتعلم، وسعوا إلى تجاوزها بشكل تطبيقي في مصنفاتهم عكس توجهاتهم نحو التيسير، إلاّ أنّهم مع كل ما تقدّم لم يكونوا قد حدّدوا مشاكل النحو بشكل جلي، وإنّما هي نظرات متجزأة، ومساع متفرقة، لم تشكل في مجموعها توجها عاما يبحث عن حلول ناجعة تتلخص في كلمة " التيسير".

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن لكريم.

أولا- المصادر:

1-أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، تح: كوركيس عياد، مطبعة العاني، بغداد، 1965.

2- ابن جني ، اللمع في العربية،تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 2009.

3- عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، الجمل في النحو، تح توفيق الحمد، ط1، دار الأمل،1984.

4-عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، دار المنهاج، االمملكة العربية السعودية، جدة، ط1، 2009.

5-ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، وزارة الأوقاف السعودية، 2009.

6-ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المكتبة العمرية، بيروت، صيدا، ط1، 1986.

ثانيا-المراجع:

7-أحمد بن حسين بن الخباز، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر،القاهرة، 2007.

8- أبي البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ت 577ه) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1.

9-ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخران، وزارة الأوقاف، مصر، 1969.

10- ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، مصر، ط4، (د ت).

11-حاجي خليفة،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، دار إحياء التراث العربي، 2006.

12- حمد الطنطاوي، نشأة النحو ، تح صاحب أبو جناح ونشره في بغداد.

13-ابن الخباز، توجيه اللمع تح: فايز زكي محمد دياب،ج1، دار السلام، القاهرة، ط1.

14-ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، دار صادر، بيروت، 2011.

15- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، مادة نحا.

16- الزبيدي، طبقات النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1984.

17-ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد السلام هارون،ج1، مؤسسة الرسالة بيروت، (د ط)، م19.

18-الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان رياض الصلح، بيروت، (د ط)، 1980.

19- القاسم بن علي بن عثمان الحريري، ملحة الإعراب في النحو، وهي منظومة في النحو العربي.

20- عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية،ج1، مؤسسة علي جراح الصباح، 1978.

21-عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي أبو محمد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج2، دار الكتب العلمية، 2014.

22- عبده الراجحي، المذاهب النحوية في ضوء الدراسة اللغوية الحديثة، تح: مصطفى عبد العزيز الصبرجي، مكتبة الغيطية 1406ه، 1986م.

23-علي بن يوسف قفطي، إنباه الرواة على انباه النجاة، ج2، ج2، دار الكتب المصرية، 2016.

24- مازن المبارك، الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي، دار الفكر، 2007.

25-مجمع اللغة العربية، البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين للمجامع العلمية، 185ه، 1965، طبعة المجمع العلمي العراقي.

26- محمد بن إسحاق النديم، الفهرست، تح: مصطفى الشموعي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986،

27- محمد سمير نجيب اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978.

28-مسعود بن عمر التفتازاني، شرح العوامل لمائة، تح: السعيد سليمان السعيد مطر، جامعة الأزهر، مصر.

29- ابن هشام الأنصاري وبركات يوسف هبود، شرح شذور الذهب،تح: هبود، دار ابن الكثير، دمشق، بيروت، 2013 .

30- هشام بن معاوية الضرير، أو عبد الله النحوي الكوفي، أحمد أعيان أصحاب الكسائي، ت 2009.

ثالثا-المعاجم والقواميس:

31- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار نخيل، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، م5، مادة نحا.

32- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: أبو الوفاء الهورشي والمصري الشافعي، دار الكتب العلمية، (د ط)، (د ت).

33-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (د ت)، م14، مادة (نحا).

34-ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء. تح: "إحسان عباس، ج12، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، ط1،1993.

فهرس
الموضوعات

العنوان.....	الصفحة
شكر وعرفان.....	
إهداء.....	
مقدّمة.....	أ-ج
الفصل الأول: النحو العربي والتأليف المختصر	**30-5**
أولا-حد النحو بين اللغة والاصطلاح.....	7-5
أ-لغة.....	5
ب-اصطلاحا.....	7-6
ثانيا- التعليمية.....	9-7
أ-لغة:.....	8-7
ب-اصطلاحا:.....	9-8
ثالثا- التيسير.....	10-9
أ-لغة.....	9
ب-اصطلاحا.....	10
رابعا-الإحياء.....	11-10
أ-لغة:.....	10
ب-اصطلاحا:.....	11-10
خامسا- نشأة النحو العربي.....	12-11
1-سبب تسميته بالنحو.....	12-11

2- مكان نشأة علم النحو العربي.....	12
سادسا- دوافع نشأة النحو العربي.....	13-12
1-الدافع الديني.....	13-12
2-الدافع القومي.....	13
3-الدافع الاجتماعي.....	13
سابعا- رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية.....	17-14
1-واضعوا النحو العربي.....	15-14
2- المدارس النحوية.....	17-15
أ-المدرسة البصرية.....	15
ب-المدرسة الكوفية.....	16
ج-المدرسة البغدادية.....	17-16
ثامنا- التأليف النحوي المختصر.....	17
تاسعا- خصائص عناوين الكتب النحوية المختصرة.....	19-17
1-الاختصار.....	18
2-الوضوح	19-18
3-تحقيق الكفاية.....	19
4-الترويج	19
عاشرا- أسباب ظهور الكتب المختصرة.....	23-20
حادي عشر-مميزات الكتب المختصرة	27-23

الثاني عشر- الكتب النحوية المختصرة والكتب التعليمية ومحاولات تيسير النحو العربي قديما وحديثا.....	27
الثالث عشر- أسباب ودواعي تيسير النحو.....	30-27
1- عند القدماء.....	29-28
2- عند المحدثين.....	30-29
الفصل الثاني: الكتب المختصرة في النحو1.....	**62-32**
أولا-كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري.....	41-32
1-كتاب شرح شذور الذهب.....	32
2-ترجمة ابن هشام الأنصاري.....	34-33
3-مكانته العلمية.....	35-34
4- منهج التيسير في كتاب شذور الذهب.....	41-35
5- خصائص الكتاب شرح شذور الذهب.....	41
ثانيا- كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري.....	55-42
1-منهج ابن هشام في كتابه قطر النّدى وبل الصّدى.....	44-42
2-بعض من أبواب قطر الندى وبل الصدى.....	55-45
ثالثا- كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس.....	62-55
1-ترجمة أبي جعفر النحاس (ت 338ه).....	56-55
2-التعريف بالكتاب.....	58-57
3-عرض أبواب الكتاب.....	61-59
4-خصائص كتاب التفاحة في النحو.....	62-61

الفصل الثالث: الكتب المختصرة في النحو2.....	**88-64**
أولا-كتاب الجمل في النحو للزجاجي.....	68-64
1-التعريف بالمؤلف.....	64
2-مكانته وأهميته وثناء العلماء عليه.....	64
3-التعريف بالكتاب.....	65
4-منهجه.....	66-65
5-أبوابه.....	68-66
ثانيا-كتاب اللمع في العربية لابن جني.....	76-68
1-ترجمة ابن جني.....	69-68
2-منهج "ابن جني" في كتابه اللمع.....	76-69
ثالثا-كتاب العوامل المائة للجرجاني.....	88-77
1-ترجمة عبد القاهر الجرجاني.....	78-77
2-منهج كتاب العوامل المائة للجرجاني.....	78
3-العوامل المائة في النحو للجرجاني.....	88-78
خاتمة.....	90
قائمة المصادر والمراجع.....	95-93
فهرس الموضوعات	100-97
ملخص.....	103-102

الملخص

تضمّنت الدراسة فصلا نظريا وفصلا تطبيقيا مسبوقة بمقدّمة ومذيلة بخاتمة، ففي الفصل الأول المعنون ب"النحو العربي والتأليف المختصر" ، تحدثنا فيه عن بعض المفاهيم المصطلحية مثل النحو والتيسير بالإضافة إلى نشأة النحو ثم تطرقنا إلى مدارسه باختصار، والتأليف النحوي المختصر بشكل عام.

وأما الفصل الثاني فكان تطبيقيا جاء بعنوان: "الكتب المختصرة في النحو1"، وتناولنا فيه الكتب المختصرة في النحو وقسمناه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: "كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري "، والمبحث الثاني: "كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري "، والمبحث الثالث: "كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس".

وأما الفصل الثالث التطبيقي جاء معنونا ب:" الكتب المختصرة في النحو2"، وتقسمناه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: "كتاب الجمل لعبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم "، والمبحث الثالث: "كتاب اللمع لابن جني" ، والمبحث الثالث: "كتاب العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني".

الكلمات المفتاحية: الكتب المختصرة، تيسير، تعليمية، النحو العربي.

résumé :

L'étude comprenait un chapitre théorique et un chapitre appliqué, précédés d'une introduction et complétés par une conclusion.Dans le premier chapitre intitulé "Grammaire arabe et composition abrégée", nous avons abordé quelques notions terminologiques telles que la syntaxe et la facilitation, en plus de la genèse de la grammaire, puis nous avons brièvement abordé ses écoles, et brièvement la composition grammaticale en général.

Quant au deuxième chapitre, il a été appliqué et s'intitulait : « Livres abrégés de grammaire 1 », dans lequel nous traitions des livres abrégés de grammaire et le divisions en trois sections : le premier thème : « Le livre d'explication of Golden

Nuts par Ibn Hisham Al-Ansari », et le deuxième sujet : « Le livre de Qatar de la rosée et de Bel Echo par Ibn Hisham Al-Ansari, et le troisième sujet : « Le livre Apple d'Abu Jaafar Al-Nahhas ».

Quant au troisième chapitre appliqué, il s'intitulait : « Livres courts sur la grammaire 2 », et nous l'avons divisé en trois sections : le premier sujet : « Le livre des phrases d'Abd al-Rahman bin Ishaq al-Zajaji Abu al-Qasim », et le troisième sujet : « Le Livre de Luma par Ibn Jinni », et le troisième sujet : « Livre Les Cent Facteurs d'Abdul-Qaher Al-Jurjani.

Mots-clés : livres courts, facilitation, pédagogique, grammaire arabe.